تركيا: الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة[*]

(جيم زانوتي)[**]

ملخّص

هناك العديد من قضايا السياسة الداخلية والخارجية التركية التي لها صلة وثيقة بمصالح الولايات المتحدة؛ وللكونغرس دور فعّال في تأطير العلاقات الأميركية – التركية والإشراف عليها. ويقدّم هذا التقرير معلومات أساسية عن تركيا، ثم يناقش الخيارات السياسية الممكنة أمام أعضاء الكونغرس والمسؤولين في إدارة أوباما.

مع مرور الزمن، تبلورت علاقات الولايات المتحدة مع تركيا؛ الحليفة العهيدة لحلف شمال الأطلسي. وممّا لا شكّ فيه أن دينامية تركيا الاقتصادية وأهميتها الجيوسياسية (كونها ممتدّة بين الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومصنّفة في المرتبة السادسة عشرة عالمياً من حيث ضخامة الاقتصاد) زادتا في حجم نفوذها على المستويين الإقليمي والدولي. وعلى الرغم من أن الأتراك يعتمدون على الولايات المتحدة والحلفاء الآخرين في حلف شمال الأطلسي في الحصول على الدعم السياسي والاستراتيجي، فإن ما يتميّزون به من تنوّع اقتصادي واعتماد على النفس في المجالات العسكرية يسمح لهم بممارسة نفوذ أكبر لدى الغرب. وقد ساعدت هذه المتلازمات على تغذية التحوّل السياسي التركي الذي قاده على مدى العقد الماضي من الزمن رئيس الوزراء رجب طيّب إردوغان وحزب العدالة والتنمية (ذو الجذور الإسلامية).

وقد تحدّد التطوّرات السياسية الداخلية المستقبلية إلى أيّ مدىً ستنجح تركيا في التوفيق بين الرؤى الشعبية التي تحبذ القومية التركية والقيم الإسلامية السنية، من جهة، وبين حماية الحرّيات الشخصية وحقوق الأقلّيات وحكم القانون ومبدأ الحكم العلماني، من جهة ثانية. وهناك العديد من القضايا التي يمكن أن تتضافر لتشكّل قوام استفتاء شعبي حول دستور جديد في العام ٢٠١٣؛ وأبرزها:

= وضع الأكراد الأتراك، بما في ذلك الأعضاء في حزب العمّال الكردستاني (منظمة إرهابية حسب تصنيف الولايات المتحدة)؛

= التوازن المدني – العسكري؛

= دور الدين في الحياة العامة؛

= حرّية الصحافة.

وهذا، بدوره، قد يكون ذا تأثير معتبر في نتائج الانتخابات الرئاسية (٢٠١٤) والبرلمانية (٢٠١٥).

وفي الشأن التركي، هناك مواضيع رئيسية ثلاثة تستحقّ أن يوليها الكونغرس اهتماماً بالغاً؛ وهي:

- العمل مع تركيا في الشرق الأوسط بهدف التأثير في نتائج التطوّرات السياسية الحاصلة في سوريا والعراق وأفغانستان وبلدان أخرى؛ ومواجهة النفوذ الإيراني؛ والمحافظة على الاستقرار؛
- ما شهدته العلاقات الإسرائيلية – التركية من تدهور في الفترة الماضية، وإمكانية تحسين هذه العلاقات، وكيفية تأثير ذلك في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة؛

---

[*] تقرير أعِدّ للجان الكونغرس، ٢٣ نيسان/٢٠١٣.

Congressional Research Service [CRS].

[**] متخصّص في شؤون الشرق الأوسط.

- مسألة صدور قرار عن الكونغرس أو بيان عن الرئيس الأميركي بخصوص إمكانية أن تكون الإمبراطورية العثمانية قد ارتكبت مجزرة جماعية بحقّ الأرمن أثناء الحرب العالمية الأولى (الامبراطورية العثمانية كانت الدولة السلف بالنسبة إلى الدولة التركية المعاصرة).

كذلك، هناك اهتمامات أخرى في الشأن التركي لدى صانعي السياسة في الولايات المتحدة؛ ومنها:

= حقوق الأقلّيات المسيحية في تركيا؛

= مشكلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؛

= زيادة حجم التبادل التجاري مع تركيا؛

= دور الأتراك في النزاع القبرصي.

وتجدر الإشارة إلى أن الكونغرس يرصد حوالي خمسة ملايين دولار سنوياً كمساعدة عسكرية وأمنية لتركيا. وفي الوقت الحالي، يقدّم الاتحاد الأوروبي لتركيا مساعدات تقنية ومالية بقيمة تزيد على المليار دولار، كدعم في مرحلة ما قبل الانتساب.

ومنذ العام ٢٠١١، يتعزّز التعاون الأميركي– التركي في القضايا التي تؤثّر في أحوال الشرق الأوسط؛ وقد وافق الأتراك على استضافة رادار أميركي من رادارات منظومة الدفاع الصاروخي لحلف شمال الأطلسي؛ ويعمل البلدان حالياً على تنسيق الجهود للتعامل مع الصراع الدائر في سوريا. ومع ذلك، يبدو أن التطوّرات الحاصلة في عهد أوباما، والمتعلّقة بسوريا وإسرائيل، إلى جانب بعض المواضيع الأخرى، تطرح تساؤلات حول مدى تقاطع الأولويات الاستراتيجية والقِيم المعتبرة لدى الأميركيين والأتراك في المستقبل المنظور وعلى المدى الطويل.

- **مقدّمة وقضايا تعني الكونغرس**

تغيّرت التحدّيات العالمية لمصالح الولايات المتحدة مع مرور الزمن؛ وتطوّرت في الوقت نفسه العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا (حليفتها المهمّة منذ حقبة الحرب الباردة). وبالمقارنة مع الماضي، يخصّص الكونغرس مبالغ قليلة نسبياً كمساعدات عسكرية وأمنية لتركيا؛ إلاّ أنه يؤدّي دوراً مهماً في تأطير ومراقبة العلاقات بين واشنطن وأنقرة. وهناك العديد من الموضوعات السياسية الخارجية والداخلية التي لها دلالة معتبرة بالنسبة إلى مصالح الأميركيين.

ومنذ الثمانينيات، تشهد تركيا تغييراً داخلياً ذا بعد جوهري؛ وخاصّة لجهة الدعم الاقتصادي، أو تعزيز القدرات الاقتصادية، لطبقة وسطى من الداخل الأناضولي تتمسك بالقِيم الإسلامية السنّية. وقد ساعد هذا التغيير على تغذية التحوّل السياسي الحاصل الذي قادة طوال العقد الماضي رئيس الوزراء رجب طيّب إردوغان والرئيس عبدالله غول (أنظر الملحق "أ")، المنتميان إلى حزب العدالة والتنمية؛ وهو الحزب التركي المعروف بميله الإسلامي، والذي وصل إلى الحكم للمرة الأولى في العام ٢٠٠٢. وعلى مدى عقود من الزمن، ظلّت الجمهورية التركية تعتمد على جيشها وقضائها ونُخبها العلمانية والحصون الأخرى لقلعتها "الكمالية"(*)، في حماية نفسها من التطرّف السياسي والآيديولوجي، مضحيّة بشيء من حيويتها الديمقراطية

(*) نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس الجمهورية.

في هذه العملية. وعبر سلسلة من الانتخابات والاستفتاءات الشعبية والقرارات القضائية والتطوّرات السياسية الأخرى داخل النظام الدستوري القائم، تغيّرت تركيا، وغداً نظامها أكثر تطبّعاً بالطابع المدني؛ وعكس ذلك تكريس الطبقة الوسطى الجديدة لجهودها في خدمة اقتصاد السوق والقِيم المحافظة.

بيانات مختصرة عن تركيا

- السكّان: ٧٥٦٢٧٣٨٤ نسمة (رقم تقديري – ٢٠١٢)
- المساحة: ٧٨٣٥٦٢كم^{٢}.
- المدن الأكثر ازدحاماً بالسكان: اسطنبول (١٣,٨٥ مليون نسمة)؛ أنقرة (٤,٩٧ مليون نسمة)؛ إزمير (٤,٠١ مليون نسمة)؛ بورسا (٢,٦٩ مليون نسمة)؛ أضنا (٢,١٣ مليون نسمة) (أرقام تقديرية – ٢٠١٢).
- الجماعات الإثنية: أتراك: ٧٠–٧٥%؛ أكراد: ١٨%؛ أقليّات أخرى: ٧–١٢% (نسب تقديرية – ٢٠١٢).
- الدين: مسلمون: ٩٩,٨% (سنّة: ٧٥ – ٨٨%؛ علويون: ١٢–٢٥%)؛ آخرون (مسيحيون ويهود): ٠,٢.
- نسب السكّان الذين يستطيعون القراءة والكتابة: ٨٧% (٩٥% ذكور؛ ٨٠% إناث) (نسب تقديرية – ٢٠٠٤)
- النسبة المئوية للسكّان الذين هم في سنّ ١٤ سنة أو أقلّ: ٢٤,٩% (نسبة تقديرية–٢٠١٢).
- النموّ الحقيقي للناتج المحلّي الإجمالي: ٢,٢% (نسبة تقديرية – ٢٠١٢).
- التضخم: ٧,٣ (نسبة تقديرية – آذار:٢٠١٣).
- البطالة: ١٠,١% (نسبة تقديرية – كانون الأول/٢٠١٢).
- العجز في الموازنة: ٢,٠% (نسبة تقديرية – ٢٠١٢).
- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلّي الاجمالي: ٣٦,٨% (نسبة تقديرية – ٢٠١٢)
- نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلّي الاجمالي: ٨,٢% (نسبة تقديرية – ٢٠١٢)

* المصدر: معهد الإحصاء التركي؛ وحدة المعلومات الاستخبارية الاقتصادية؛ وكالة الاستخبارات المركزية؛ نشرة [The World Factbook].

يوجد خريطة ٠٧

لقد ساعد التحوّل الداخلي تركيا على زيادة تولّجها ونفوذها في منطقتها. وفي الوقت ذاته، حاول القادة الأتراك صون تحالفات بلدهم التقليدية وعلاقاته الاقتصادية مع البلدان الغربية في حلف شمال الأطلسي

والاتحاد الأوروبي، مؤكّدين بشكل روتيني على أهمية موقع تركيا عند مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا، وعلى أن هذا الموقع، مع ما يتمتّع به البلد من قوّة ناعمة متنامية، يمدّه وحلفاءه "بالعمق الاستراتيجي"[١].

وهكذا، يمكن القول إن الأهمية الجيوسياسية لتركيا، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، باتت معزّزة اليوم بأهميتها كحليف ورمز (سياسياً واقتصادياً وثقافياً ودينياً). ومن الممكن أن يعتمد النفوذ الإقليمي الممتدّ لتركيا على استمرار نموّها الاقتصادي الذي منحها المرتبة السادسة عشرة بين بلدان العالم من حيث حجم الاقتصاد.

وليس من السهل قياس تقاطع المصالح الأميركية والتركية؛ فالعملية هنا تنطوي على قدر كبير من التعقيد والدينامية. لكن، من الواضح أن التقارب بين الأميركيين والأتراك حول قضايا الشرق الأوسط يشهد ازدياداً ملموساً منذ العام ٢٠١١؛ وذلك بفعل عاملين اثنين:

١) يرى القادة الأتراك حاجة إلى المساعدة من جانب الولايات المتحدة، دعماً لعملية التحوّل الديمقراطي في المنطقة، وتصدّياً للأطراف التي تسعى إلى تقويض الاستقرار الاقليمي عموماً، والتركي الداخلي على وجه الخصوص، بما في ذلك النظامان الإيراني والسوري والعناصر الإرهابية من وسط السكّان الأكراد في البلد؛

٢) قد تكون الولايات المتحدة أكثر اعتماداً على تحالفها مع تركيا في سعيها إلى حماية مصالحها في المنطقة، بعد انتهاء المهمّة العسكرية الأميركية في العراق مع توقّع انحسار الحضور الأميركي في الشرق الأوسط مستقبلاً.

ولقد أدّت هذه العوامل إلى مشاورات أميركية – تركية رفيعة المستوى، في مناسبات كثيرة، حول التطوّرات في سوريا والمنطقة عموماً. وبالإضافة إلى ذلك، أوردت تقارير ذات صلة أن المسؤولين الأميركيين فسّروا موافقة تركيا، في أيلول/٢٠١١، على استضافة رادار أميركي للإنذار المبكر على أراضيها، كجزء من منظومة الدفاع الصاروخي لحلف شمال الأطلسي، لصالح أوروبا[٢]، على أنها علامة مهمّة من علامات اهتمام الأتراك بإدامة التعاون الإستراتيجي مع واشنطن. وخلال الأعوام السابقة، كان بعض المحلّلين وصنّاع السياسة الأميركيين والأوروبيين قد عبّروا عن قلق حيال إمكانية الاعتماد على تركيا كحليفة على المستوى الثنائي وفي إطار حلف شمال الأطلسي؛ وذلك نظراً لمعارضتها الفعّالة لفكرة فرض عقوبات أممية على إيران بسبب برنامجها النووي، من جهة، ولتردّي العلاقات بينها وبين إسرائيل، من جهة ثانية[٣].

---

[1] = Ahmet Davutoglu, "Principles of Turkish Foreign Policy and Regional Political Structuring", International Policy and Leadership Institute and Economic Policy Research Foundation of Turkey (TEPAV), Turkey Policy Brief Series, 2012 – Third Edition.

(المعهد العالمي للسياسة والقيادة، ومؤسسة البحوث السياسية الاقتصادية في تركيا [TEPAV]، أحمد داود أوغلو، مبادئ السياسة الخارجية والهيكلة السياسية الإقليمية لتركيا). وانظر أيضاً:

= Gareth Jenkins, "On the edge- The AKP shifts Turkey's political Compass", Jane's Intelligence Review, August 2, 2010.

(على الحافة – حزب العدالة والتنمية يحرف بوصلة تركيا السياسية).

[٢] يمكن الاطّلاع على وصف للعناصر المقترحة "للمقاربة التكيّفية الأوروبية الممرحلة" [EPAA]، في التعامل مع موضوع الدفاع الصاروخي (مقاربة إدارة أوباما)، وللخط الزمني لعملية نشر المنظومة الدفاعية الصاروخية، بالعودة إلى البيان الصحافي الذي أطلقه البيت الأبيض بتاريخ ١٥ أيلول/٢٠١١...

= http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/09/15/fact-sheet-implementing-missile-defense-europe

وبشكل واضح، تصف هذه الوثيقة "المقاربة التكيفية الأوروبية الممرحلة" بأنها وسيلة لمواجهة التهديدات الصاروخية من جانب إيران. وانظر أيضاً:

= CRS Report AL34051, Long Range Ballistic Missile Defense in Europe, by Steven A. Hildreth and Carl Ek.

(الدفاع الصاروخي البالستي البعيد المدى في أوروبا).

[٣] كان الوضع كذلك في أعقاب حادثة أسطول غزّة (أيار/٢٠١٠)، التي حصلت في المياه الدولية، في ظروف مختلف عليها، وأدت إلى وفاة ثمانية أتراك وأميركي واحد من أصل تركي. إلاّ أن علامات تردّي العلاقات كانت قد سبقت تلك الحادثة.

وللكونغرس الأميركي اهتمام عالي المستوى بالشأن التركي فيما خصّ المواضيع والمسائل التالية:

- التعامل مع التغيّر الإقليمي في الشرق الأوسط بمداه الأوسط =

هل ستأتي السياسات التركية منسجمة ومتوافقة مع مصالح الولايات المتحدة، في بلدانٍ مثل سوريا والعراق ومصر وتونس وليبيا وأفغانستان، فيما يتعلق بالدعم السياسي والمادي للسكّان وحركات المعارضة والحكومات الانتقالية؛ والعقوبات الحالية والمستقبلية ضدّ الأنظمة المستبدة؛ والأعمال الإنسانية و/أو العسكرية المغطّاة دولياً التي تشمل، أو قد تشمل استخدام أراضٍ أو قواعد تركية؛ والحدّ من النفوذ الإيراني؟

- إسرائيل والعلاقة الأميركية – التركية =

ما هي فرص تحسين العلاقات بين تركيا وإسرائيل؛ وخاصّة بعد بوادر التحسن التي ظهرت في مطلع العام ٢٠١٣؟... وكيف لهذه العلاقات أن تؤثّر في المساعي المبذولة من قبل الولايات المتحدة على صعيد التنسيق الأمني الإقليمي؟... وفي حال استمرار المشاحنات التركية – الإسلامية، هل يمكن أن تؤثّر هذه المشاحنات في رؤى أعضاء الكونغرس عموماً حيال وضع تركيا كبلد حليف في إطار حلف شمال الأطلسي؟

- القرار المتعلّق بالمجزرة الأرمنية =

ما هي نقاط الجدل الداعمة، أو المعطّلة، لمسألة إصدار قرار برلماني أو بيان رئاسي أميركي يطلق صفة "المجزرة الجماعية" على الأعمال التي ارتكبتها السلطات العثمانية بحقّ مئات الآلاف من الأرمن أثناء الحرب العالمية الأولى؟... وكيف يمكن لمثل هذا القرار أو البيان أن يؤثّر في العلاقات والتعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة وتركيا؟

- حقوق الأقلّيات الدينية غير المسلمة =

ما هو الدور المناسب الذي يستطيع أن يؤدّيه الكونغرس على صعيد دعم حقوق المجتمعين المسيحي واليهودي داخل تركيا؟

وكذلك، يُظهر الكثيرون من صنّاع السياسة الأميركية اهتماماً بالمشكلة الراهنة التي تعطّل إمكانية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ وبالتطوّرات السياسية الحاصلة على الحلبة التركية الداخلية، بما فيها المسألة الكردية؛ وبموضوع تحسين التبادل التجاري مع الأتراك؛ وبدور تركيا في النزاع العهيد بين السكّان اليونانيين والأتراك حول السيطرة على قبرص.

وحسب "الائتلاف التركي في أميركا" (منظمة تدعو إلى إقامة علاقات إيجابية بين تركيا والولايات المتحدة) أصبح "المجمع البرلماني حول تركيا والأميركيين الأتراك" يضمّ ١٥٧ عضواً، منذ نيسان/٢٠١٣[٤].

- **نظرة عامة إلى البلد**

للاطّلاع على خلفية تاريخية حول تركيا وعلى معلومات عن حركة "فوتولاه غولن"[٥] والأقلّيات الدينية، أنظر الملحق "ج".

= السياسات الداخلية

[4] = http://www.tc-america.org/in-congress/caucus.htm.

[٥] حركة "غولن" هي عبارة عن مجموعة متعدّدة الوجوه من الأفراد والمنظمات في تركيا وفي بلدان أخرى حول العالم. والمعروف عن الأشخاص الذين ينتمون إليها أنهم يقلّدون – بالتأييد أو التعاطف – إماماً تركياً سابقاً يعيش اليوم في الولايات المتحدة.

ما تشهده تركيا من تطورات سياسية داخلية يؤثّر حتماً في التوازن المدني – العسكري للبلد، وفي العديد من القضايا الأخرى، التي أبرزها: الجدل الدائر حول الدين في الحياة العامة؛ ووضع الأقلّية الكردية والأقلّيات الإثنية والدينية الأخرى؛ والقلق المتزايد على حرّية الصحافة وحرّيات المجتمع المدني. وبدورها، من المرجّح أن تساعف التطوّرات المتعلقة بهذه المواضيع على تحديد من يرسم شكل السياسة. وتشير تقارير عدّة إلى أن رئيس الوزراء إردوغان قد يسعى إلى إقناع البرلمان التركي بإجراء استفتاء شعبي، في العام ٢٠١٣، حول دستور جديد يوسّع صلاحيات رئاسة الجمهورية في تركيا[٦]. ويتوقّع معظم المراقبين أن يرشّح إردوغان نفسه لمنصب رئيس الجمهورية في أول انتخابات رئاسية تركية مباشرة[٧] (متوقّع إجراؤها في خريف العام ٢٠١٤). وأما الانتخابات المحلّية، التي غالباً ما تقيس التحوّلات على صعيد الرأي العام الشعبي للأمّة بكاملها، فهي مقرّرة في آذار/٢٠١٤؛ أي قبل الانتخابات الرئاسية؛ في حين ستتمّ الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠١٥.

- **الجدول رقم//١//: الأحزاب في البرلمان التركي**

(على أساس الانتخابات الوطنية التي أجريت في حزيران/٢٠١١)

الحزب	إقتراع حزيران/٢٠١١	أعضاء في البرلمان	التوجّه العام
حزب العدالة والتنمية زعيمه رجب طيّب إردوغان	%٤٩,٨	٣٢٦	ليبرالية اقتصادية ومحافظة إجتماعية
حزب الشعب الجمهوري زعيمه كمال كيليجد أروغلو	%٢٦	١٣٥	ديمقراطية اجتماعية ومصالح علمانية
حزب العمل القومي زعيمه دفلت بهلجي	%١٣	٥٣	رعاية المصالح القومية التركية
حزب السلام والديمقراطية زعيمه صلاح الدين دميرتاس	%٦,٦	٣٦	رعاية المصالح الإثنية للأكراد وضمان الديمقراطية الاجتماعية

المصدر: المجلس الأعلى للانتخابات في تركيا، الأحزاب والانتخابات في موقع أوروبا على الشبكة العنكبوتية.

- النسبة المئوية لانتخاب الأعضاء الواحد والستّين في حزب السلام والديمقراطية، الذين ترشّحوا كمستقلّين، كما هو مبيّن في الملاحظة(٢٨).

ويشكّك مراقبون محلّيون وعالميون في التزام إردوغان وحكومة العدالة والتنمية باحترام الحرّيات المدنية[٨]. ومن المعروف أن التعدّي على حرّية الصحافة يمثّل مبعثاً روتينياً للقلق في تركيا؛ لكنّ التدابير التي اتخذتها

[٦] يحتاج حزب العدالة والتنمية إلى دعم من خارجه لينال الأكثرية الغالبة (٦٠%) من أصوات البرلمان؛ لكي يتمكّن من إجراء استفتاء شعبي. وحتّى الآن، لم تنجح اللجنة الدستورية (المؤلّفة من ممثّلين للأحزاب الأربعة في تركيا) في التوصل إلى إجماع حول مسودّة (جديدة) للدستور.

[٧] سابقاً، كان البرلمان التركي ينتخب رئيس الجمهورية باقتراع سرّي.

[8] = Council on Foreign Relations, U.S. Turkey Relations: A New Partnership, Independent Task Force Report No. 69, 2012, p. 23:

السلطات في الأعوام الأخيرة لاقت انتقادات على نطاق واسع ووصِفت بأنها مشدّدة إلى حدٍ غير مألوف ومدفوعة بنزعات آيديولوجية بحتة[٩]. ومن هذه التدابير والممارسات: الترويع والاعتقال الجماعي للصحافيين[١٠]، وللشخصيات الكردية والضبّاط العسكريين الحاليين والسابقين، غالباً بموجب قانون مكافحة إرهاب تنتقده منظمات حقوق الإنسان، ويعتبره المراقبون الدوليون غامضاً وفضفاضاً إلى حدّ الإفراط.

ويُشار هنا إلى أن الخوف على حرّية الإعلام والحرّية السياسية مرتبط إلى حدٍ بعيدٍ بقضيتين وطنيتين اثنتين؛ هما:

١) قضية المشاحنات المتعلقة بسكّان تركيا الأكراد؛

٢) قضية التحقيقات الجنائية المعروفة باسم قضية إيرجينيكون وسلدجهامر (أو باليوز)؛ والتي زُعِم فيها أنه كانت هناك مؤامرات لإسقاط أو تقويض حكومة العدالة والتنمية في مطلع العقد الأول من هذا القرن[١١]. وفي أيلول/٢٠٠٢، أدانت محكمة مدنية أكثر من ٣٠٠ من العسكريين العاملين والمتقاعدين في هذه القضية. وما تزال قضايا الاستئناف تُرفع إلى المحكمة العليا التركية؛ وقد تصل إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان[١٢]. ويدّعي كثيرون في الإعلام أنه حتّى لو كان بعض المؤامرات المعادية للحكومة حقيقياً، فإن السلطات المعروفة بموالاتها لحزب العدالة والتنمية أو بتعاطفها مع حركة فتح الله غولن[١٣] استغلّت المزاعم في إسكات أو إضعاف الاخصام السياسيين والآيديولوجيين. وعلى

("العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا: شراكة جديدة"؛ حيث ورد أنه "...في بعض المناطق، استخدمت حكومة العدالة والتنمية نفس الأدوات غير الديمقراطية التي استخدمتها سابقتها؛ فلم تبد أكثر ليبرالية من الحكومات التركية السالفة.." وأنظر أيضاً:

= The U.S. State Department's Country Report on Human Rights Practices 2010.

(تقارير وزارة الخارجية الأميركية حول ممارسات حقوق الانسان في البلدان/٢٠١٠)؛ وحسب "الملحق حول حرّية الصحافة العالمية"، الذي أصدرته منظمة "مراسلون بلا حدود"، للعام ٢٠١٣، تحتلّ تركيا المرتبة ١٥٤ في قائمة تضمّ ١٧٩ دولة، جرى تقييمها حسب مستوى الحرّية الذي يتمتّع به السكّان).

[٩] في ٥ شباط/٢٠١٣، ظهرت على الموقع الإلكتروني لسفارة الولايات المتحدة في أنقرة ملاحظات مأخوذة من مؤتمر صحافي عقِد في السفارة حول حادثة التفجير التي وقعت أمام المبنى التابع للأخيرة هناك، واستهدفت نقطة التفتيش (الأول من شباط/٢٠١٣)، إلى جانب عدد من المواضيع الأخرى التي تعني المصالح الأميركية – التركية. ومن بين هذه الملاحظات، تلك التي أبداها السفير الأميركي في تركيا، فرانسيس ريكياردون، والتي جاء فيها: "...تحدّث رئيس الوزراء ورئيس مجلس النوّاب رئيس الجمهورية، في الآونة الأخيرة، عن نشاطات لنظامكم القضائي لا تبدو سليمة في نظركم. لديكم نوّاب في البرلمان وضعوا وراء القضبان لفترات زمنية طويلة، بتهم غير واضحة أحياناً... لديكم قادة عسكريون مؤتمنون على حماية هذا البلد، وضِعوا أيضاً وراء القضبان كما لو كانوا إرهابيين... لديكم أساتذة جامعيون (داخل السجون)... لديكم الرئيس السابق لمجلس التعليم العالي في تركيا مسجون بتهم غير واضحة، يبدو أنها متعلّقة بتطبيقه للقانون حين كان موظفاً حكومياً قبل ستّة عشر عاماً... لديكم طلبة مسالمون سُجنوا لأنهم قاموا باحتجاجات غير عنيفة اعتراضاً على ارتفاع الأقساط... وعندما يكون لنظام قضائي مثل هذا الأداء؛ وعندما يخلط هذا النظام بين المواطنين العاديين وبين الأشخاص الإرهابيين، يغدو من الصعب على المحاكم الأميركية والأوروبية أن تقف في موازاته... نحن نعمل من أجل التوفيق بين العمليات القانونية في البلدين..".

[10] = "Not So Free", Economist, April 6-12-2013,

("ليست حرّة جداً"؛ حيث ورد أن تركيا هي اليوم رائدة على الصعيد العالمي في مجال سجن الصحافيين... وهناك تقديرات متفاوتة؛ لكن، على الأقلّ، يوجد ٤٩ صحافياً وراء القضبان...).

[١١] هناك خلاف حول وجود وصلاحية وصحّة الأدلّة على هذه الخطط المزعومة في الدوائر المحلية والعالمية.

= Gareth Jenkins, "Ergenekon and Sledgehammer, and Politics of of Turkish Justice: Conspiracies and Coincidences", MERIA Journal, vol. 15, no. 2, June 2011;

("إيرجينيكون وسلدجهامر وسياسات العدالة التركية: مؤامرات ومصادفات..".

= Sedat Ergin, "The Balyoz case is actually Starting now", hurriyetdailynews. Com, September 28, 2012;

(قضية باليوز بدأت الآن في واقع الحال)...

= Yildiray ogur, "Listen, Balyoz is Speaking", todays zaman. Org, September 24, 2012.

(أنصتوا... باليوز يتكلّم).

[١٢] كونها بلد عضو في مجلس أوروبا، منذ العام ١٩٤٩، تخضع تركيا لقرارات المحكمة الأوروبية الخاصّة بحقوق الإنسان.

[١٣] للاطّلاع على وصف لحركة غولن، أنظر الملحق "ج". وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم المنتمين إلى هذه الحركة والمتعاطفين معه يؤيّدون بقوّة محاكمات إيرجينيكون وسلدجهامر، ربما، وإلى حدٍ ما، انطلاقاً من مخاوف حيال ديناميات السلطة المجتمعية المدارك "الغولنية" المتعلقة بالانكشاف والعدالة و/أو الانتقام الذي يشمل الجيش وغيره من الأوصياء على النخبة العلمانية التركية. ولعلّ هذه المخاوف ناتجة إلى حد بعيد عن تجربة المحاكمة السابقة لفتح الله غولن، زعيم الحركة الروحي، في ظلّ الحكومات الخاضعة لتوجيهات الجيش. وبالإمكان استشعار حالة الخلاف بين الحركة و"حزب العدالة والتنمية"، واستشراف ما يمكن أن تسفر عنه هذه الحالة في المستقبل من عواقب سلبية، بالعودة إلى المعطيات التالية:

= سلسلة الأحداث التي شهدها العام ٢٠١٢ وتلك التي تلتها؛

= التصريحات العلنية لإردوغان فيما يتعلق بضرورة إغلاق باب المناقشة البرلمانية حول قضايا المحكمة المتعلقة بالجيش؛

= تبديل الحقائب القضائية وحقائب الخدمات المدنية التي كانت لأعضاء حركة غولن والمتعاطفين معها صلة بها. أنظر، على سبيل المثال:

= M. Kemal Kaya and Svante E. Cornell, "The Big Split: The Differences that Led Erdogan and the Gulen Movement to Part Ways", Turkey Analyst, vol.5, no.5, March 5, 2012.

(الانقسام الكبير: الخلافات التي أدّت إلى الافتراق بين إردوغان وحركة غولن).

الأغلب، هناك بين الأتراك أناسٌ يشعرون بالقلق حيال النفوذ المتوسع لحزب العدالة والتنمية؛ وهم غير متيقّنين – على ما يبدو – من وجود آليات فعّالة لتمحيص وموازنة حكم الحزب الواحد "الكاريزمي" والصديق للإسلام الذي يقف على رأسه رجب طيّب إردوغان؛ وخاصّة في ظلّ ما شهدته تركيا من محاولات لإضعاف الجيش والقوى الأخرى الوصيّة على نهج كمال أتاتورك. كما ويعبّر بعض المراقبين عن قلق حيال إمكانية أن تؤدّي تغييرات إردوغان الدستورية المقترحة إلى إلغاء الفصل بين السلطات.

= الاقتصاد والتجارة والطاقة[١٤]

لقد استفادت النجاحات السياسية التي حقّقها حزب العدالة والتنمية، وإلى حد بعيد، من النموّ الاقتصادي التركي المعتبر الذي لم يشهد تراجعاً إلاّ لفترة زمنية قصيرة أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية (٢٠٠٨–٢٠٠٩). إذ أن الناتج المحلي الاجمالي ازداد بقيمة فاقت الثلاثة أضعاف بين العامين ٢٠٠٢ (عندما حقّق حزب العدالة والتنمية أوّل فوز انتخابي) و٢٠١٠. كما أن معدّلات النموّ (التي غذّاها تنوّع التكتلات التجارية، مثل "سابانجي" و"كوج" و"النمور الأناضولية"؛ وهي عبارة عن مصالح تجارية صغيرة إلى متوسطة الحجم تُعنى بالتصدير وتتركّز في وسط وجنوب تركيا) كانت شبيهة بتلك التي سجّلتها الصين والهند والاقتصادات النامية الكبيرة الأخرى خلال العقد الفائت من الزمن. إلاّ أن اعتماد تركيا في الاقتصاد على الاستثمارات الخارجية (الأجنبية) والصادرات وضعها أمام تحدّيات ناتجة عن تباطؤ النشاط الاقتصادي للاتحاد الأوروبي (الشريك التجاري الرئيسي للأتراك). وحسب بيانات أوردها المعهد الاحصائي التركي، إنخفض معدّل النموّ من ٨,٨% عام ٢٠١١ إلى ٢,٢% عام ٢٠١٢. إلاّ أن وحدة تقصّي المعلومات الاقتصادية تتوقّع ارتفاع هذا المعدّل إلى ٣,٥% عام ٢٠١٣ وإلى حوالي ٥% في الأعوام الأربعة التالية، "بفضل التحسن الطفيف للظروف المالية والاقتصادية العالمية"، من جهة، ونتيجة لزيادة الطلب الاستهلاكي التركي، معزّزاً "بالتسهيلات المالية الحذرة" التي قدّمها مصرف تركيا المركزي، من جهة ثانية[١٥].

ومن الأهداف الاقتصادية البنيوية المرجو تحقيقها في تركيا:

١) التحفيز على زيادة نشاطات البحث والتطوير، من أجل تشجيع الأتراك على الإبداع التكنولوجي وتغذية روح التنافس لديهم على الصعيد العالمي؛

٢) تحقيق الانسجام والتناغم بين جهاز التربية والتعليم وحاجات القوى العاملة في المستقبل؛

٣) زيادة وتنويع مصادر الطاقة لتلبية الحاجات الاستهلاكية المتزايدة.

ومن خلال السياسة المالية وآليات التنظيم المختلفة، قد يسعى صانعو السياسة في تركيا إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتقليص حجم القروض القصيرة الأمد؛ مع الإشارة إلى أن اجتذاب الاستثمار

[١٤] كان لمايكل راتنر، المتخصّص في شؤون سياسة الطاقة، إسهام في إعداد بعض أجزاء هذا القسم من التقرير (المتعلق منها بقضايا الطاقة).

[15] = Economist Intelligence Unit, Country Report: Turkey, generated April 9, 2013.
(وحدة تقصّي المعلومات الاقتصادية، تقرير البلدان: تركيا، ٩ نيسان/٢٠١٣).

الأجنبي يكون مصحوباً عموماً بانتقال الخبرات والمهارات؛ في حين أن تقليص القروض القصيرة الأمد يبقى عُرضة لأن ينقلب عكساً بصورة مفاجئة[١٦].

وحتّى الآن، يشكّل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لتركيا؛ في حين تحتلّ الولايات المتحدة المرتبة الرابعة على قائمة الشراكة التجارية هذه (بعد الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين). وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، تحتلّ تركيا المرتبة الخامسة والثلاثين على قائمة الشركاء التجاريين[١٧]. وصحيح أن سعي تركيا وراء أسواق جديدة، منذ العام ١٩٩١، قلّص نسبة تعاملها التجاري مع الاتحاد الأوروبي (من حوالي ٥٠% إلى ما يزيد قليلاً على ٤٠%) ومع الولايات المتحدة (من ما يزيد على ٩% إلى نحو ٥%)، كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية للتجارة التركية؛ إلاّ أن المنحنى على هذا الصعيد بدأ يتجه صعوداً.

* الجدول رقم//٢// – تجارة البضائع بين الولايات المتحدة وتركيا
(بمليارات الدولارات)

	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
صادرات	٦,٥٠٠	٩,٩٦٠	٧,٠٩٠	١٠,٥٥٠	١٤,٦٦٠	١٢,٥٨٠
واردات	٤,٦٠٠	٤,٦٤٠	٣,٦٦٠	٤,٢٠٠	٥,٢٢٠	٦,٢٣٠
الحجم الإجمالي	١١,١٠٠	١٤,٦٠٠	١٠,٧٥٠	١٤,٧٥٠	١٩,٨٨٠	١٨,٨١٠

المصدر: وزارة التجارة الأميركية، قسم التجارة الخارجية، مكتب الإحصاء الأميركي

وعلى الرغم من المخاوف الموجودة لدى كبار المتنفّذين الأميركيين في مجال الأعمال، في ما يتعلق بأداء الأجهزة القانونية والتنظيمية التركية، تبيّن نتيجة لعملية مسحية استطلاعية أجرِيت في العام ٢٠١١ أن ٦٥% من رجال الأعمال هؤلاء مستعدون لتنفيذ المزيد من المشاريع الاستثمارية في تركيا. وبالإضافة إلى ذلك، أيّد ٨٨% من رجال الأعمال المستطلعة آراؤهم زيادة تولّج الحكومة الأميركية مع الحكومة التركية من أجل "...تحسين الاستثمار وتسهيل دخول الشركات الأميركية إلى الأسواق التركية وتلطيف مناخ عملها هناك.."[١٨].

ومن الواضح أن أهمية تركيا كمركز إقليمي محوري في عملية نقل الطاقة ترفع من شأنها بالنسبة إلى أسواق الطاقة العالمية وتوفّر لها الفرص لتلبية حاجاتها المتزايدة في هذا المجال، على المستوى الداخلي[١٩]. كما أن الموقّع الذي تتمتع به تركيا جعل منها دولة معتبرة في ضوء المساعي الأميركية والأوروبية الرامية إلى إنشاء ممرّ جنوبي لنقل الغاز الطبيعي من بلدان المنشأ المختلفة[٢٠]. لكن، كما كتب أحد المحلّلين:

[١٦] أنظر، على سبيل المثال: منظمة الدراسات المسحية (الاستطلاعية) لشؤون التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي: تركيا، تموز/٢٠١٢.

[١٧] بيانات إحصائية عن وضع تركيا بالنسبة إلى الشركاء التجاريين الآخرين للولايات المتحدة، جمعتها لجنة التجارة العالمية الأميركية...
= http://dataweb.usitc.gov/SCRIPTS/cy_m3_run.asp.

[١٨] منتدى الأعمال الأميركي في تركيا، مناخ الأعمال والاستثمارات في تركيا للعام ٢٠١١، تشرين الأول/٢٠١١.

[19] = Transatlautic Academy, Getting to Zero: Turkey, Its Neighbors, and the West, June 2010, citing Turkish government statistics.

("العودة إلى الصفر: تركيا وجيرانها والغرب"، مع الاستشهاد بإحصاءات حكومية تركية).

[٢٠] وضعت الولايات المتحدة لنفسها استراتيجية طاقة تسمح لها بالعمل مع البلدان الأوروبية والاتحاد الأوروبي، سعياً إلى تنويع مصادر الطاقة لأوروبا. وقد كان تركيز الولايات المتحدة على الجهود الرامية إلى إنشاء ممرّ جنوبي لإمدادات الغاز الطبيعي من بحر قزوين والشرق الأوسط إلى أوروبا، بواسطة أنابيب نفط، عبر الأراضي التركية. أنظر على سبيل المثال:

"...هناك قيود تحدّ من قدرة تركيا على استخدام "ورقة الطاقة" على النحو الفعّال الذي يخدم أهدافها السياسية الخارجية؛ وأبرز هذه القيود حقيقة أن الاقتصاد التركي نفسه يعتمد على استيراد الطاقة، وبخاصّة النفط والغاز الطبيعي، من روسيا وإيران.."[٢١]. ومنذ العام ١٩٩١، تضاعفت نسبة التجارة مع روسيا إلى مجمل قيمة التجارة التركية من ٥% إلى ١١%، نتيجة لازدياد قيمة واردات الطاقة بالدرجة الأولى. وعلاوة على هذا، أفادت تقارير بأن شركة فرعية تابعة لشركة "روساتوم" (الشركة النووية الروسية التي تديرها الدولة) دخلت في اتفاق لبناء وتشغيل ما قد يكون أول معمل لإنتاج الطاقة النووية التركية[٢٢]، في أكويو (قرب ميناء مرسين على البحر المتوسط)، على أن تبدأ عملية الإنشاء في العام ٢٠١٦.

كذلك، تشكّل إيران مصدراً من مصادر الطاقة بالنسبة إلى تركيا (أنظر: "إيران"، أدناه). لكن، في أواخر العام ٢٠١١، توصلت تركيا وأذربيجان إلى اتفاقات بشأن نقل الغاز الطبيعي إلى الأراضي التركية وعبرها[٢٣]، بواسطة خطّ أنابيب مقترح إنشاءه عبر الأناضول، على أن يبدأ ضخّ الغاز في العام ٢٠١٨. وقد حازت الاتفاقات المذكورة اهتماماً خاصاً كونها تفتح الباب على سابقة مهمّة في مجال نقل الطاقة "غير الروسية" و"غير الإيرانية" إلى أوروبا. ومع ذلك، وافقت تركيا أيضاً، في أواخر العام ٢٠١١، على السماح بمرور خطّ أنابيب "ساوث ستريم" [South Stream] الروسي عبر مياهها الإقليمية في البحر الأسود، وصولاً إلى بلغاريا (على أن يمتدّ هذا الخطّ عبر شمال البلقان إلى إيطاليا)، مقابل تخفيضات في أسعار الغاز الطبيعي الروسي الذي يشتريه الأتراك، حسب ما أوردته بعض التقارير.

ومن البلدان الأخرى التي ترعى مصالح تجارية مشتركة مع تركيا، هناك الصين، التي ازدادت قيمة تجارتها المشتركة مع الأتراك من مليار دولار سنوياً في العام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٢٤ مليار دولار سنوياً في العام ٢٠١١[٢٤]. وبالإضافة إلى ذلك، سعت تركيا إلى اغتنام فرص تجارية مع عدد من البلدان العربية في السنوات الأخيرة؛ وذلك من خلال اتفاقات التجارة الحرّة واتفاقات السفر المعفى من التأشيرات. إلاّ أن الاضطرابات السياسية المستمرّة في المنطقة يمكن أن تزيد في التحدّيات المستقبلية التي تبرز على طريق الاقتصاد التركي؛ إن لجهة تحقيق النموّ، أو لجهة زيادة الاستثمارات الأجنبية.

= المسألة الكردية

= Tolga Demirol, "Turkey's energy security and foreign policy", Turkish Review, January/ February 2012;
(أمن الطاقة التركية وسياسة تركيا الخارجية).

= Transatlantic Academy, op. cit.

[٢١] ديميرول، المصدر السابق.

[٢٢] في حزيران/٢٠٠٨، وقّعت الولايات المتحدة وتركيا اتفاقاً لمدة ١٥ سنة (الاتفاق ١٢٣)، نصّ على التعاون النووي السلمي انسجاماً مع المعايير والأعراف الدولية المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية. وكذلك، وقّع الأتراك معاهدة منع الانتشار النووي؛ وهم ملتزمون باتفاق تدابير الأمان وبالبروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذريّة. وهي مشاركة بصفة مراقب في "الإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية" (كان معروفاً في السابق باسم الشراكة العالمية في مجال الطاقة النووية)، الذي أنشأته الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا واليابان في العام ٢٠٠٧. ويعزّز هذا "الإطار" الاستخدام السلمي للطاقة النووية عن طريق المساعدة على إقامة مراكز معالجة لإنتاج الوقود النووي. وتركيا هي من البلدان الإقليمية التي غالباً ما يتحدّث المحلّلون عن إمكانية اتخاذها القرار بالسعي إلى امتلاك برنامج نووي عسكري خاصّ بها إذا ما نجح أيٌّ من البلدان المجاورة لها (كإيران مثلاً) في امتلاك أسلحة نووية. ويعتقد معظم المحلّلين أن إسرائيل تملك ترسانة نووية منذ ستّينيات القرن المنصرم، غير أنها تتّبع سياسة "اللاشفافية النووية"، فتمتنع عن الكشف عن حقيقة تموضعها فيما خصّ الأسلحة النووية. أنظر:
= CRS Report R 41761, Turkey – U.S. Defense Cooperation: Prospects and Challenges, by Jim Janotti.
(التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة: توقّعات وتحديات).

[٢٣] حسب بنود الاتفاق المعقود بين تركيا وأذربيجان، سوف تعبر الأراضي التركية كمية من الغاز الطبيعي يتراوح حجمها بين ٥٦٥ و٧٠٠ مليار قدم مكعّب؛ يخصّص منها ٢١٠ مليارات قدم مكعّب لتلبية حاجة تركيا المحلية.

[24] = Gokhan Bacik, "Envisioning the Asia-Pacific Century: Turkey between the United States and China", On Turkey, German Marshall Fund of the United states, December 8, 2011.
(تصوّر للقرن الآسيوي – الباسيفي: تركيا بين الولايات المتحدة والصين).

يشكّل أصحاب الانتماء الإثني الكردي ١٥ على ٢٠% من سكّان تركيا. ويتركّز وجود هؤلاء في المناطق المدنية والمنطقة الجنوبية الشرقية الفقيرة نسبياً من البلد؛ وكذلك في جيوب على امتداد الأراضي التركية. وبشكل دورين كانت تتفاقم المشاحنات بين الأكراد الأتراك والدولة التركية؛ وهي مشاحنات عهيدة يعود تاريخها إلى تاريخ تأسيس الجمهورية في العام ١٩٢٣. ومن أبرز عوامل هذا الشحن، رفض الأكراد الاعتراف بسلطة الدولة التركية (كما حال أكراد العراق وإيران وسوريا)، والتدابير القاسية التي اتخذتها السلطات التركية لقمع الهوية الكردية؛ والادّعاءات والمطالب الكثيرة المتعلقة بحقوق الإنسان.

يوجد رسم ١٤

ومنذ العام ١٩٨٤، يخوض الجيش التركي صراعاً متقطّعاً لقمع التمرّد الانفصالي والإرهاب المدني اللذين يمارسها "حزب العمّال " (يضمّ الملحق "أ" معلومات عن تنظيم عبدالله أوجلان)[٢٥]. لكنّ مطالب حزب العمّال الكردستاني، التي كانت تركّز على الانفصال في بادئ الأمر، راحت تخفّض السقف تدريجياً، لتقتصر أخيراً على هدف أقلّ طموحاً يتمثّل في الحصول على قدر أكبر من الاستقلالية الثقافية والسياسية[٢٦].

وقد بلغ الصراع بين السلطات التركية وحزب العمّال الكردستاني أشدّه في تسعينيات القرن المنصرم؛ ثم عاد ليُستأنف في العام ٢٠٠٣، عندما غزت قوّات التحالف العراق، بقيادة الولايات المتحدة، بعد فترة من الهدوء النسبي. وحسب مصادر في الحكومة الأميركية، يموّل الحزب جزءً من نشاطاته بنشاطات إجرامية تشمل بيع المخدّرات من خلال شبكة تعمل على امتداد أوروبا. ومنذ انتهاء حرب الخليج، عام ١٩٩١، يستخدم الحزب ملاجئ آمنة له في شمال العراق؛ ومنها ينسّق ويطلق هجماته. وخلال فترة الصراع الداخلي في سوريا، نجح "الاتحاد الديمقراطي" (المنظمة الشقيقة لحزب العمّال الكردستاني، التي تعمل داخل الحدود السورية) في تحقيق قدر من السيطرة على مساحة معتبرة من الأراضي التي يسكنها الأكراد قرب الحدود السورية – التركية. وهذا يثير سؤالاً جديداً بالنسبة إلى تركيا: "هل نشأت قاعدة دعم أخرى لحزب العمّال الكردستاني يستفيد منها الأخير كمقرّ لقيادته، أو كمعسكر لتدريب عناصره، أو كمنطلق لشنّ عملياته؟..."[٢٧].

---

[٢٥] في الملاحظة رقم//٢// لتقرير صادر في أيلول/٢٠١١، أورد فريق [International Crisis Group] أن حوالي ١١٧٠٠ تركي قتلوا منذ بدء الصراع في مطلع الثمانينيات، حسب تقديرات الحكومة التركية. ويشمل هذا العدد عناصر أمن ومدنيين أتراكاً، بالإضافة إلى أكراد غير مصنّفين في عداد المقاتلين المنتمين إلى حزب العمّال الكردستاني. وأورد التقرير ذاته أن عدد مقاتلي حزب العمّال الكردستاني الذين قتلوا في الصراع بلغ ٣٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠ مقاتل...

= International Crisis Group, Turkey: Ending the PKK Insurgency, Europe Report, No. 213, September 20, 2011.

(تركيا: إنهاء تمرّد حزب العمّال الكردستاني).

[26] = U.S. Treasury Department Press Release, "Five PKK Leaders Designated Norcotics Traffickers", April 20, 2011.

(وزارة الخزانة الأميركية؛ بيان صحافي، "خمسة من قياديّي حزب العمّال الكردستاني يصنّفون كتجار مخدرات"، بيان صادر في ٢٠ نيسان/٢٠١١).

[٢٧] إلاّ أن سكّان سوريا الأكراد يعيشون بغالبيتهم في قرىً وبلدات موزّعة على مساحة سهلية، أقلّ اتساعاً، في الشمال السوري؛ ما يعني أن منطقتهم لا تضاهي المنطقة الكردية في العراق من حيث صلاحيتها كقاعدة للعمليات. ويقدّر بعض المراقبين أن يكون نظام الأسد والنظام الإيراني قد توافقا مع حزب العمّال الكردستاني رداً على دعم الأتراك للمعارضة السورية...

= Heiko Wimmen and Muzehher Selcuk, "The Rise of Syria's Kurds", Carnegie Endowment of International Peace, February 5, 2013.

(نهوض أكراد سوريا)

وجدير بالذكر أيضاً أن سوريا ظلّت تستضيف قيادة حزب العمّال الكردستاني حتّى العام ١٩٩٨، وأن هناك روابط تاريخية بين الحزب والأكراد السوريين.

لكن، في مطلع العام ٢٠١٣، نُشِرت تقارير صحافية مفادها أن الاتحاد الديمقراطي (الكردي) في سوريا يتعاون مع مختلف الجماعات السورية المعارضة في إطار ترتيبات الأمر الواقع المتعلقة بالسيطرة على المناطق الشمالية من البلد، ربما بناءً على حسابات خلص أصحابها إلى استنتاج أن سيطرة نظام الأسد على هذه المناطق باتت معدومة أو شبه معدومة؛ أنظر، على سبيل المثال:

= Matthieu Aikins, "The Kurdish Factor", latitude. blogs. nytimes. com, April 1, 2013.

(العامل الكردي).

تصنيفات حزب العمّال الكردستاني من قِبل الحكومة الأميركية	
التصنيف	السنة
منظمة إرهابية أجنبية	١٩٩٧
منظمة إرهابية عالمية بتصنيف بائن	٢٠٠٠
منظمة أجنبية بتصنيف بائن ككيان مروّج للمخدّرات	٢٠٠٨

وتدرك حكومة العدالة والتنمية التركية أن دمج الأكراد في المجتمع التركي، دمجاً تكاملياً، سوف يتطلب تبنّي مقاربات سياسية وثقافية واقتصادية ذات طابع إنمائي، إلى جانب المقاربة التقليدية القائمة على الأمن. فلطالما اعتبرت الحكومات الغربية ومنظمات حقوق الإنسان أن أسلوب الجيش التركي في تحييد حزب العمّال الكردستاني وتعطيل فعاليته يضيّق على الأكراد ويقسو عليهم إلى حدّ الإفراط (نتيجة لهذا الأسلوب، جرى اعتقال الآلاف من الأكراد وتهجير مئات الآلاف منهم، بسبب انتمائهم لحزب العمّال الكردستاني أو تعاطفهم معه).

ولحزب العمّال الكردستاني جمهور معتبر في المناطق الكردية الريفية، نظراً لمراعاته القِيم التقليدية. وبفضل احترامه للهوية الإسلامية العامة، ابتعد إردوغان، مع بعض الوزراء في حكومته، عن الموقف الرسمي السابق الذي كان يرفض الاعتراف بالطبيعة التعدّدية للمواطنة في تركيا. وتبنّت الحكومة بعض الإجراءات التي سمحت بزيادة استخدام اللغات الكردية في مناهج التعليم والحملات الانتخابية والإعلام[٢٨]. إلاّ أن البيانات والمساعي الحكومية، التي استمرّت حتّى أواخر العام ٢٠١٢، والتي هدفت إلى إعطاء الأكراد مزيداً من الحقوق وإلى إنصاف القادة القوميين والمحاربين القدامى من أبناء الإثنية الكردية، ذهبت أدراج الرياح – بالمعنى السياسي – بسبب أعمال العنف المتصاعدة والتجلّيات العلنية للاعتزاز القومي من جانب الأتراك العنصريين والأكراد العنصريين على حدٍ سواء. وقد لاحظ بعض المراقبين أن هناك متلازمة معيّنة تسير بالسلطات التركية وحزب العمّال الكردستاني نحو فترة من الصراع العنيف الذي لا حدود له؛ وذلك لأسباب مختلفة:

١) استمرار فورات العنف؛

٢) موجات الاعتقال التي تلاحق الشخصيات الكردية؛

٣) الجمود السياسي المستمرّ الذي يعطّل إجراءات منح الأكراد مزيداً من الحقوق المدنية والاستقلال المحلي؛

[٢٨] يطالب القادة القوميون الأكراد بأن تخلو التغييرات المستقبلية المدخلة إلى الدستور التركي (الموضوع عام ١٩٨٢) من أيّ قمع لهوية الأكراد الإثنية أو اللغوية. ويُشار هنا إلى أن المادة الثالثة من الدستور التركي تبدأ بالعبارة التالية: "إن الدولة التركية، أرضاً وشعباً، هي عبارة عن كيان لا يقبل التقسيم. ولغتها هي اللغة التركية".
ولما كان الدستور ينص على عدم جواز تعديل موادة الثلاث الأولى، يمكن القول إن مجرّد اقتراح أيّ تغيير سيواجه معوقات قضائية. وفي تركيا، يسعى الأكراد أيضاً إلى تعديل قانون الانتخاب، بُغية زيادة المشاركة الوطنية الكردية في السياسات التركية؛ وذلك عن طريق خفض عتبة الاقتراع على النسبة (١٠% حالياً) للأحزاب السياسية الممثّلة في البرلمان. وفي انتخابات العام ٢٠١١، ترشّح ٦١ عضواً من "حزب السلام والديمقراطية" (القومي الكردي) كمستقلّين، عن جماهير في مناطق منفردة جغرافياً، نظراً لحسابات أدّت إلى استنتاج أن الحزب سوف لن يبلغ عتبة العشرة بالمئة. وفاز هؤلاء المستقلّون في ٣٦ محلّة منفردة ونالوا ستّة بالمئة من مجمل أصوات الناخبين على امتداد البلد.

٤) الجداول الزمنية السياسية التي تعزّز فرص تبنّي القادة الأتراك لردّ قومي أمني الطابع[٢٩].

وعلى الرغم من هذه المؤشرات السلبية، كشف رئيس الوزراء إردوغان، في أواخر كانون الأول/٢٠١٢، عن أن الاستخبارات التركية تُجري مفاوضات مع زعيم حزب العمّال الكردستاني المعتقل، عبدالله أوجلان، في محاولة لنزع سلاح الحزب. وفي أواخر آذار/٢٠١٣، أعلن أوجلان وقياديون آخرون في الحزب وقفاً لإطلاق النار؛ غير أن استمرار الهدنة مرهون بقدرة الحكومة التركية على إقناع حزب العمّال الكردستاني والأكراد الآخرين بأنها تسعى بصورة جدّية إلى معالجة القضايا المهمّة التي تعنيهم. ويرى بعض المراقبين أن اردوغان أوعز بإجراء المحادثات دعماً لفرص انتخابه رئيساً لتركيا وسعياً إلى الحصول على "نعم" بنسبة عالية في الاستفتاء الدستوري الذي سيلي العملية (أنظر: "السياسات الداخلية"، أعلاه)؛ في حين يفترض مراقبون آخرون أن ما فعله إردوغان (إطلاق المحادثات مع الأكراد) كان لقطع الطريق على أية تهديدات كامنة من جانب حزب العمّال الكردستاني في سوريا، أو ربما لاستغلال الانقسامات الكردية ورغبة أوجلان الشخصية في نيل الحرّية.

ويعبّر المراقبون عن جملة من الآراء فيما يتعلق بصوابية المفاوضات وجدواها، وما يمكن أن تحقّقه من توقعات؛ وأيضاً فيما يتعلق بمدى تمثيل أوجلان وحزب العمّال الكردستاني لأكراد تركيا. إلاّ أن غالبية هؤلاء المراقبين ترى أن اعتراف إردوغان العلني بحصول هذه المفاوضات كان خطوة جريئة من شأنها تحشيد الدعم لشعبي الواسع النطاق لاتفاقٍ ما قد يتوصل إليه الجانبان، من جهة، وقد يتحوّل إلى مجازفة بتصعيد الصراع في حال فشلت المفاوضات، من جهة ثانية[٣٠]. وفي مقابلة أجراها معه أحد الصحافيين الأتراك، في شباط/٢٠١٣، قال الرئيس أوباما: "..أحيّي جهود رئيس الوزراء إردوغان الساعية وراء حلّ سلمي للصراع الذي سبّب الكثير من الألم والأسى لشعب تركيا على مدى أكثر من ثلاثين عاماً..."[٣١].

- **العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا**

= نظرة عامة

مرّت عقود من التحالف بين الولايات المتحدة وتركيا. ومع تغيّر الديناميات داخل البلدين وتبدّل الظروف العالمية والإقليمية، تغيّرت كذلك الحسابات الأساسية التي دفعت الولايات المتحدة للاستثمار بفعالية في الدفاع التركي وفي تنمية قدرات تركيا العسكرية والاقتصادية أثناء فترة الحرب الباردة. وتمثّل التغيير الآخر في انحسار الاعتماد التركي على الدعم المادي من قِبل الولايات المتحدة وفي توكيد تركيا لموقعيتها كلاعب معتبر على حلبة السياسة الخارجية.

---

[٢٩] حسب مجموعة [International Crisis Group]، شهدت الفترة التي امتدّت بين صيف العام ٢٠١١ وأواسط آب/٢٠١٢ أسوأ قتال بين حزب العمّال الكردستاني والسلطات التركية منذ العام ١٩٩٩؛ حيث أدّت المعارك إلى مقتل ٧١١ شخصاً: "...٢٢٢ جندياً ورجل شركة وعنصراً من ميليشيا حرس القرى؛ و٤٠٥ مقاتلين من حزب العمّال الكردستاني؛ و٨٤ مدنياً...".

= International Crisis Group, Turkey: The PKK and a Kurdish Settlement, Europe: The PKK and a Kurdish Settlement, Europe Report, No. 219, September 11, 2012.

(تركيا: حزب العمّال الكردستاني وتسوية كردية).

[٣٠] أنظر، على سبيل المثال:

= "The war may be over", Economist, March 30- April3, 2013.

(قد تكون الحرب منتهية)

[٣١] مقابلة مع الرئيس الأميركي باراك أوباما، أجراها بينار إرسوي، من ميليّت، ونقلتها صحيفة "حرّيت"...

= "Obama "applauds"Turkey's effort to find peaceful Solution to Kurdish problem", hurriyetdailynews. Com, February 10, 2013.

(أوباما يُحيّي مساعي تركيا الرامية إلى إيجاد حلّ سلمي للمشكلة الكردية).

ومنذ بداية عهد أوباما، يحرص المسؤولون في الإدارة الأميركية على إظهار نيّتهم توكيد أهمّية العلاقة الاستراتيجية المتعدّدة الأوجه مع تركيا. وفي نيسان/٢٠٠٩، قام الرئيس أوباما بزيارة إلى تركيا؛ وفي تلك الزيارة (التي كانت أوّل زيارة له بعد تولّيه الرئاسة)، خاطب أوباما البرلمان في أنقرة، متحدّثاً عن "نموذج الشراكة" المنشود، فقال: "...تركيا بلد حليف بالغ الأهمية... وعلى تركيا والولايات المتحدة أن تقفا معاً، وتعملا معاً، لتتغلّبا على تحدّيات زماننا هذا..".

إلاّ أن المواقف والبيانات التي تبنّاها الأميركيون والأتراك لاحقاً، فيما خصّ أرمينيا وإيران وإسرائيل، كشفت عن مشاحنات كامنة بين الولايات المتحدة وتركيا حول جملة من القِيم والأولويات. وفي آذار/٢٠١٠، سحبت تركيا سفيرها من الولايات المتحدة، بصورة مؤقّتة، إثر إعداد لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النوّاب الأميركي تقريراً اقترحت فيه مشروع قانون (٢٥٢) يُطرح على كامل نوّاب المجلس بخصوص مسألة إمكانية حصول مجزرة جماعية بحقّ الأرمن. وبعد سلسلة من الأحداث اللاحقة (وخاصّة منها حادثة أسطول غزّة والاقتراع في مجلس الأمن الدولي على قرار بفرض عقوبات على إيران)، إندفع بعض أعضاء الكونغرس ومسؤولي الإدارة إلى إثارة تساؤلات علنية حول توجّه تركيا كبلد حليف للولايات المتحدة والغرب[٣٢]. وعبّر هؤلاء عن مخاوف حيال مسألتين اثنتين:

١) أن تؤدّي بيانات ومواقف القادة الأتراك إلى تقويض أولوية عليا للولايات المتحدة في الملف النووي الإيراني؛

٢) أن تتناقض هذه المواقف والبيانات مع تصنيف إسرائيل كحليفة وإيران كتهديد.

ويبدو أن موافقة الأتراك، في العام ٢٠١١، على استضافة رادار تابع لمنظومة الدفاع الصاروخي الأميركية/ الشمال أطلسية خفّف إلى حد بعيد حالة التوتر التي سبّبتها النزاعات السابقة على حلبة السياسة الخارجية. وكذلك، بدأ التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة وتركيا في الشرق الأوسط، وفي سوريا تحديداً، بهدف دعم الانتقال الديمقراطي ومنع إيران وأطراف أخرى من إذكاء نار المشاحنات الطائفية الإقليمية وزيادة تعقيد الأزمات الأمنية. ويبدو أن الأميركيين والأتراك كانوا يفترقون أحياناً، في المقاربات وفي استشعار وتقويم الحالات الطارئة، لأسباب أبرزها موقع تركيا الجغرافي القريب من مناطق الصراع واستعدادها الأكبر – على ما يظهر – للعمل مع أطراف أخرى تتبنّى علناً المنظورية الإسلامية السنّية. وبالإضافة إلى ذلك، وحسب تقرير أُعِدّ عام ٢٠١٢ من قِبل فريق عمل خاصّ تابع لمجلس العلاقات الخارجية (كان على رأسه ستيفن هادلي المستشار السابق لشؤون الأمن القومي؛ ومادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية السابقة)[*] "...تكشف استطلاعات الرأي العام في تركيا عن أن لدى الجمهور التركي انطباعاً غير مستحسن حيال الولايات المتحدة... وهي مشكلة من شأنها أن تلحق الضرر بالعلاقات الثنائية؛ خاصة وأن الرأي العام يؤثّر اليوم في

---

[32] = "U.S. official: Turkey must demonstrate commitment to west", Today's Zaman, June 28, 2010.
(مسؤول أميركي: على تركيا أن تظهر التزامها بالغرب).

[*] "تقرير أولبرايت – هادلي"...
= Council on Foreign Relations, Task Force Report, ["Albright-Hadley Report").

السياسة الخارجية التركية أكثر منه في أي وقت مضى...."[٣٣] ومما لا شك فيه أن انطباعاً سلبياً من هذا النوع يكون كفيلاً بإحداث مثل هذا الضرر في قرينة شعبية تركية لا تستهويها البلدان الأجنبية".

وقد وجّه العديد من المراقبين الأميركيين انتقادات إلى رئيس الوزراء إردوعان ووزير الخارجية داود أوغلو على ما بدا استخداماً لمعايير مزدوجة من قِبل الإثنين. وكان إردوغان قد استنكر بشدّة الطريقة التي تعامل بها إسرائيل الفلسطينيين، وخاصّة في قطاع غزّة؛ واصفاً ذلك أحياناً "بإرهاب الدولة"؛ ومفترضاً أن العقوبات الدولية على إسرائيل يمكن أن تساعد على إنهاء حالة الجمود التي تعاني منها عملية السلام بين إسرائيل والعرب. وبالإضافة إلى ذلك، التقى إردوغان قياديين من حماس في تركيا؛ ووصف أعضاء الحركة "بالمقاومين"، وليس "بالإرهابيين"؛ وكان من القادة العالميين الأوائل الذين هنّؤوا الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد على إعادة انتخابه في حزيران ٢٠٠٩ (على الرغم من الخلافات التي دارت حول نزاهة العملية الانتخابية). وكذلك، قال إردوغان، دفاعاً عن الرئيس السوداني عمر البشير ورداً على الادعاءات المتعلقة بأحداث دارفور وغيرها، "...لا يمكن لمن ينتمون إلى الدين الإسلامي أن يرتكبوا أعمال قتل جماعي..".

وعلى الرغم من أن الاضطرابات الإقليمية المستمرّة منذ العام ٢٠١٠ دفعت تركيا إلى التنسيق بشكل أوثق مع الولايات المتحدة والبلدان الأخرى في حلف شمال الأطلسي، كان إردوغان يبرز بين الحين والآخر ليشكّك في مواقف ودوافع هذه الدول[٣٤]. كما أن إردوغان يؤيّد حلّ مشكلة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، عن طريق إقامة دولتين؛ وينتقد المقاربة التي تقودها الولايات المتحدة في إطار عملية السلام؛ وغالباً ما يعبّر عن موقفه هذا عبر وسائل الإعلام العالمية.

= العلاقات الثنائية والتعاون الدفاعي مع حلف شمال الأطلسي[٣٥]

لطالما ركّز التحالف بين الولايات المتحدة وتركيا على العلاقة الدفاعية، الثنائية منها والمنشأة في إطار حلف شمال الأطلسي. ومع وجود كلّ هذه التحدّيات للأمن القومي الأميركي في الشرق الأوسط، أصبحت تركيا حليفة للولايات المتحدة اليوم – على نحوٍ يقبل الجدل – أكثر منها في حقبة الحرب الباردة. وبالنظر إلى موقع تركيا القريب من عدد من البقاع العالمية الساخنة، فقد ازدادت قيمة "توفّر أراضيها" لموضعة ونقل الأسلحة والجنود والحمولات العسكرية، بالنسبة إلى الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، على حدٍ سواء. ويبدو أن استضافة تركيا لرادار منظومة دفاع صاروخي بإنذار مبكر تابعة للولايات المتحدة/ حلف شمال الأطلسي، وتحويل وحدة قيادة جوّية للحلف في أزمير إلى وحدة قيادة للقوّات البرّية، عزّز الأهمية الاستراتيجية لهذا البلد بالنسبة إلى حلفائه. (للاطلاع على مزيد من المعلومات عن دور حلف شمال الأطلسي في التموضع الدفاعي التركي في ضوء الصراع الدائر في سوريا، أنظر: "سوريا"، أدناه).

وعلى الرغم من أن الجيش التركي ما زال يمثّل مؤسسة وطنية مؤتمنة، إلاّ أن انحسار نفوذه في العقود الماضية دفع العديد من المراقبين إلى استنتاج أن الدور التقليدي للجيش كمحاور رئيسي، بالنسبة إلى

---

[33] = Council on Foreign Relations, op. cit., p.7.

[٣٤] على سبيل المثال، انتقد إردوغان، أثناء رحلة له إلى ليبيا، في أيلول/٢٠١١، ما وصفه بالمصالح التجارية البريطانية والفرنسية الزائدة على الحدّ في البلد؛ علماً بأن تركيا نفسها كانت ترعى مصالح تجارية معتبرة هناك؛ وبأنها شاركت في العملية التي نفّذها حلف شمال الأطلسي على الأراضي الليبية في العام ٢٠١١.

[٣٥] للاطلاع على معلومات تفصيلية عن هذا الموضوع، أنظر:

= CRS Report R41761, Turkey – U.S. Defense Cooperation: Prospects and Challenges, by Jim Zanotti.
(التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة: توقّعات وتحدّيات).

الولايات المتحدة والحلفاء الآخرين في حلف شمال الأطلسي، بات مهدّداً بالخطر، إن لم نقل مضمحلاً بالكامل. ولا شكّ أن التغيّرات التي طرأت على هيكلية السلطة المدنية – العسكرية في تركيا تمثّل تحدّياً للمسؤولين الأميركيين في سعهيم إلى تعديل وتكييف النماذج المستقبلية للتعامل الثنائي. وقد يؤدّي ذلك إلى بلورة مقاربة متعدّدة الأبعاد، تفوق في تعدّدية أبعادها تلك المعهودة حتّى الآن؛ بحيث يصبح فيها اعتماد مسؤولي الخارجية الأميركية والمسؤولين الأميركيين الآخرين على "البنتاغون" في عملية ممارسة النفوذ، كما يرى بعض المراقبين[٣٦].

وأضخم تواجد عسكري للولايات المتحدة في تركيا هو ذلك الموجود في قاعدة "إنجرليك" الجوّية قرب مدينة أضنا الجنوبية، حيث يتمركز حوالي ١٥٠٠ جندي أميركي (مع نحو ٣٥٠٠ موظف متعاقد من الأتراك). ومنذ انتهاء الحرب الباردة، تُستخدم قاعدة إنجرليك لدعم عمليات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في العراق والبوسنة والهرسك وكوسوفو وأفغانستان. وحسب دورية [The Bulletin of the Atomic Scientists] تحوي قاعدة إنجرليك أقبية محصّنة فيها ٦٠ إلى ٧٠ قنبلة جاذبية نووية من نوع [B-16] (وهي عبارة عن قنابل تكتيّة يمكن إلقاؤها من الطائرات) تحت إشراف حلف شمال الأطلسي[٣٧]. ولتركيا الحقّ في إلغاء المجاز الأميركي إلى إنجرليك شرط إبلاغ الأميركيين مسبقاً (قبل ثلاثة أيام).

ومنذ العام ١٩٤٨، قدّمت الولايات المتحدة إلى تركيا ما قيمته ١٣,٨ مليار دولار من المساعدات العسكرية (٨,٢ مليار دولار على شكل هبات و٥,٦ مليارات دولار على شكل قروض). لكنّ السقف الحالي لهذه المساعدات العسكرية والأمنية هو خمسة ملايين دولار سنوياً؛ وتوزّع هذه المساعدات على المجالات التالية: التدريب العسكري العالمي، وفرض قوانين ضبط تجارة المخدّرات العالمية، والبرامج التي لها علاقة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب ونزع الألغام عالمياً.

مصرف المساعدات	العام المالي	العام المالي	العام المالي	المطلوب للعام المالي ٢٠١٣(أ)

[36] = Henri J. Barkey, "Turkey's new Global Role", Carnegie Endowment for International Peace, November 17, 2010.
(الدور العالمي الجديد لتركيا)
هناك تحدٍ أمام المسؤولين الأميركيين الذين يسعون إلى إدارة التعامل مع تركيا؛ ومن الممكن أن يتعاظم هذا التحدّي في ضوء الأسلوب الذي دأبت الولايات المتحدة على اتباعه في العمل مع الأتراك. وفي هذا الصدد، قال السفير الأميركي السابق في تركيا، مارك بارس: "...لأسباب متعلقة بالتعريف الذاتي ومنطق الحرب الباردة، يُنظر إلى تركيا على أنها بلد أوروبي... وخدمة لأغراض لها علاقة ببلورة وترجمة المواقف السياسية، أوكِل الشأن التركي إلى الدوائر الرسمية الفرعية المسؤولة عن التعامل مع أوروبا؛ مثل: المكتب الأوروبي في وزارة الخارجية (الأميركية)؛ والقيادة الأوروبية في وزارة الدفاع (الأميركية ("البنتاغون")؛ ومديرية أوروبا في مجلس الأمن القومي.. إلخ... لكن، منذ انتهاء الحرب الباردة، وبعد حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١) وأحداث الحادي عشر من أيلول (٢٠٠١) تحديداً، لاحظنا أن غالبية القضايا الخطيرة في العلاقات الأميركية – التركية، لا بل كلّ القضايا المثيرة للجدل، برزت في مناطق خارج أوروبا.... وقد نشأت هذه القضايا، أو غالبيتها حقيقة، نتيجة لتطوّرات حصلت في مناطق هي في واشنطن من مسؤولية مكاتب تتعامل مع الشؤون الشرق أوسطية؛ مثل: مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية؛ والقيادة الوسطى في البنتاغون؛ ومديرية الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي.." أنظر:
= Omar Taspinar, "The rise of Turkish Gaullism: Getting Turkish – American Relations Right", Insight Turkey, vol.13, no.1, winter 2011,..
(بروز الغولية التركية: تصحيح العلاقات التركية – الأميركية).
...وفي المادة المذكورة، يستشهد الكاتب بمعلومات واردة في مادة غير منشورة لـ مارك بارس كان أعدّها في العام ٢٠٠٨.

[37] = Robert S. Norris and Hans M. Kristensen, "U.S. tactical nuclear weapos in Europe, 2011, The Bulletin of the Atomic Scientists, vol. 67, no.1, January/ February 2011.
(الأسلحة النووية التكتية الأميركية في أوروبا).
وحسب بعض التقارير ذات الصلة، تملك الولايات المتحدة ١٥٠ – ٢٠٠ قنبلة نووية تكتيّة مخزنّة في تركيا وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا وهولندا، منذ أيام الحرب الباردة. وهذه الكمية ليست سوى جزءً صغيراً من كمية الأسلحة النووية التكتيّة الأميركية التي كانت منشورة في أوروبا طوال السبعينيات من القرن المنصرم (أكثر من ٧٠٠٠ سلاح نووي تكتي).
(أنظر: المصدر السابق).

= تـــدريب عســـكري عالمي	٥,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٦
= فرض قوانين ضبط تجـــارة المخـــدرات عالمياً	–	٠,٥	٠,٥	–
= بـرامج لهـا علاقـة بمنـع انتشـار أسـلحة الـــدمار الشـــامل ومحاربـــة الإرهـــاب ونزع الألغام عالمياً	٣,٠	١,٤	١,١	٠,٩
= المجموع	٨,٠	٥,٩	٥,٦	٤,٧

- المصدر: وزارة خارجية الولايات المتحدة
- ملاحظة: كلّ الأرقام الواردة في الجدول هي أرقام تقريبية.

(أ). لا يمكن تقديم أرقام دقيقة فيما يتعلق بأحجام المساعدات الأميركية لتركيا في العام المالي ٢٠١٦؛ لأن تحديد قيمة هذه المساعدات لا يكون إلاّ بعد مناقشات تجريها السلطات المختصّة إثر تقويم الموازنة؛ وذلك بناءً على المراجع والأنظمة القانونية التالية: قانون ضبط الموازنة الصادر عام ٢٠١١ (القانون العام ١١٢-٢٥)، والمعدّل في ظلّ قانون إعفاء دافعي الضرائب الأميركيين للعام ٢٠١٢ (القانون العام ١١٢-٢٤٠/مشروع القانون رقم//٨// في مجلس النوّاب)؛ وقانون وزارة الدفاع الخاصّ بالإنشاءات العسكرية وشؤون المحاربين القدامى والإرصادات السنوية الصادر في العام ٢٠١٣ (القانون العام ١١٣-٦/مشروع القانون رقم//٩٣٣// في مجلس النوّاب).

* الشكل رقم//٣//: خريطة التواجد العسكري للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي ولطرق النقل في تركيا

يوجد رسم١٩

* المصدر: وزارة الدفاع في الولايات المتحدة؛ حلف شمال الأطلسي؛ صحيفة [Hurriyet Daily News]؛ مع معالجة من قِبل [Congressional Research Service].

* ملاحظات: كلّ المواقع هي مواقع تقريبية. وحسب رسالة إلكترونية تلقّاها مركز [CRS] من أحد القادة في حلف شمال الأطلسي، في ٥ نيسان/٢٠١٣، فإن العناصر المتبقّية من القيادة الجوّية السابقة للحلف في أزمير (الآن تابعة للقيادة الجوّية للحلف في ألمانيا) سوف تصبح خارج الخدمة في أيار/٢٠١٣. وقاعدتا إنجرليك وكوريجيك هما قاعدتان تركيتان. ويجري استخدام أجزاء منهما لأغراض محدودة من قِبل الجيش

الأميركي وقوّات حلف شمال الأطلسي؛ وهناك معلومات إضافية موثّقة عن التواجد العسكري للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في تركيا في:

= CRS Report R41761, Turkey – U.S. Defense cooperation: Prospects and Challenges, by Jim Zanotti.

(التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة: توقّعات وتحدّيات).

١) قوّات الانتشار السريع – تركيا (أميركية وشمال أطلسية)

٢) = مكتب التعاون الدفاعي الأميركي؛

= مركز تدريب خاصّ بالشراكة من أجل السلام، تابع لحلف شمال الأطلسي؛

= مركز الدفاع ضدّ الإرهاب، تابع لحلف شمال الأطلسي؛

٣) بطّاريات صواريخ من نوع باتريوت، تابعة لحلف شمال الأطلسي؛

٤) قاعدة كوريجيك: موقع لرادار دفاعي صاروخي تابع للجيش الأميركي؛

٥) مركز قيادي لرادار الدفاع الصاروخي تابع للجيش الأميركي وحلف شمال الأطلسي؛

٦) قيادة أميركية – شمال أطلسية للقوّات البرّية؛

٧) قاعدة إنجرليك الجوّية.

= قضايا رئيسية تعني المهتمّين بالسياسة الخارجية

للاطّلاع على مزيد من المعلومات والتحليلات حول قضايا السياسة الخارجية، إلى جانب تلك المذكورة أدناه (بما فيها المتعلقة بموقف تركيا الإقليمي حيال العراق وقبرص وأرمينيا وأفغانستان والاتحاد الأوروبي وبلدان ومناطق أخرى)، أنظر الملحق //د//.

*** إسرائيل**

خلال التسعينيات، وفي مطلع العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، تمتّعت تركيا وإسرائيل بصلات عسكرية متينة عزّزت التعاون بينهما في مجالات أخرى؛ وقد أنتج هذا التعاون العديد من الاتفاقات؛ ومنها اتفاق التجارة الحرّة الموقّع في العام ٢٠٠٠. لكن، في السنوات الأخيرة، شهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية تردّياً؛ ويمكننا أن نعزو هذا التردّي إلى عدد من العوامل التي تتراوح بين "التغيّرات الطارئة على السياسة الداخلية التركية" و"الحوادث المحدّدة التي زادت في مستوى التوتر. وفيما خصّ التغيير الحاصل داخل تركيا، عكس تردّي العلاقات التركية – الإسرائيلية انحساراً لدور الجيش في المجتمع التركي وتعاظماً لسلطة رئيس الوزراء إردوغان والقياديين الوطنيين والمسؤولين الآخرين في حزب العدالة والتنمية. ويبدو أن هؤلاء القادة يرون في انتقاد إسرائيل فضيلة مستحسنة شعبياً على المستويين المحلّي والإقليمي؛ وهم غالباً ما يصفون الإجراءات الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية وفي قطاع غزّة تحديداً بأنها فعل ممأسس وممنهج يقوم على إساءة التعامل مع الفلسطينيين. وكذلك، يدّعي القادة الأتراك أن إسرائيل تعتمد إلى حد بعيد على

القدرات العسكرية والردع العسكري (بما في ذلك الترسانة النووية غير المعلنة، والتي يعلم العالم كلّه بوجودها) في التعامل مع المشاكل الإقليمية.

ومن أبرز الحوادث التي وسمت حالة التردّي في العلاقات بين البلدين، حادثة أسطول غزّة (أيار/٢٠١٠) المشار إليه أعلاه. وآنذاك، تعبيراً عن استيائها من التقرير الذي أصدرته الأمانة العامة للأمم المتحدة (في أيلول/٢٠١١) إثر التحقيق في حادثة أسطول غزّة[٣٨]، خفّضت تركيا مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إلى درجة الوكلاء الوزاريين[٣٩]. وفي آذار/٢٠١٣، تمت تلبية طلب تركيا لجهة الاعتذار من جانب إسرائيل، فيما خصّ الحادثة؛ وذلك من خلال تواصل سهّلته الولايات المتحدة (نعرض له لاحقاً) بهدف إصلاح الشرخ في العلاقات بين إسرائيل وتركيا. وقبل ذلك، كان إردوغان قد أعلن عدم موافقته على العمليات العسكرية التي نفّذتها إسرائيل في غزّة خلال فترة كانون الأول/٢٠٠٨ – كانون الثاني/٢٠٠٩، معبّراً عن غضبه من رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، الذي لم يبلغه بأمر الخطط العسكرية الإسرائيلية أثناء زيارته إلى أنقرة قبيل بدء الصراع.

وبالإمكان القول إن العلاقة المتردّية بين تركيا وإسرائيل خلقت مشكلات للولايات المتحدة، لأن الأميركيين كانوا حريصين على تنسيق سياستهم الإقليمية مع هاتين الحليفتين المقرّبتين. ويبدو أن المسؤولين في الإدارة الأميركية كانوا متخوّفين من انعكاس المشاحنات التركية – الإسرائيلية على النظام الاقليمي وعلى تقاطع المصالح بين تركيا والولايات المتحدة. وقد تغدو المجازفة أشدّ خطورة بعد إذا ما أسفرت الخلافات التركية – الإسرائيلية حول الموضوع الفلسطيني عن حوادث أشدّ وقعاً في المستقبل. وجدير بالذكر هنا أن تركيا تؤيّد علناً معالجة مشكلة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بمفاوضات تؤدّي إلى إقامة دولتين؛ إلاّ أنها تدعم في الوقت نفسه سعي الفلسطينيين إلى اكتساب العضوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة وتدعو إلى المصالحة بين فتح وحماس. وفي كانون الثاني/٢٠١٢، عرّف إردوغان رئيس الوزراء "الحمساوي" في غزّة، إسماعيل هنيّة، بأنه "..رئيس الوزراء المنتخب لفلسطين.."، وذلك أثناء جلسة للبرلمان التركي.

وقد أظهر بعض أعضاء الكونغرس قلقاً حيال الإشكاليات التي تشوب العلاقات بين تركيا وإسرائيل. وبعد حادثة الأسطول، وافق مجلس الشيوخ الأميركي على مشروع القرار رقم//٥٤٨// بأغلبية الأصوات) في ٢٤ حزيران/٢٠١٠. وأدان القرار الهجوم الذي نفّذه الإرهابيون على متن مافي مرمرة، وأعلن دعمه لحقّ إسرائيل في الدفاع عن النفس، وحثّ الحكومة التركية على الاعتراف بأهمية العلاقات القوية والمستمرة مع إسرائيل وبضرورة تحيض المنظمات التي قد تكون لها صلات بالجماعات الإرهابية (في إشارة إلى "مؤسسة الإغاثة

---

[٣٨] التقرير متوفّر على العنوان التالي:

= http://go.ynet.co.il/pic/news/Palmer-Committee-Final-Report.pdf.

كانت اللجنة برئاسة رئيس الوزراء النيوزيلاندي، السير جيفري بالمر؛ وكانت عضويتها تضمّ الرئيس الكولومبي السابق ألفارو يوريب ومشاركاً واحداً من كل من تركيا وإسرائيل. وعلى نحو صريح، أورد معدو هذا التقرير (تقرير لجنة بالمر) أن تقريرهم ليس للبتّ بمسائل قانونية. وبمجرّد أن تمّ تسريب مضمون التقرير، دار الجدل بين المسؤولين الأتراك حول قانونية الحصار البحري المفروض من قِبل إسرائيل على قطاع غزّة، بمعزل عن انتقاد التقرير لطريقة تعامل إسرائيل مع الحادثة ذاتها.

[٣٩] على نحوٍ مماثل، عمدت تركيا إلى خفض مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في العام ١٩٨٠، بعد قيام الأخيرة بسنّ قانون خاصّ بوضع القدس؛ حيث اعتبر هذا القانون مخالفاً للشرائع الأممية، وخاصّة منها قرار مجلس الأمن الدولي رقم//٤٧٨، الذي أصدر في ٢٠ آب/١٩٨٠، ونال تأييد أربع عشرة دولة، دون معارضة، مع امتناع الولايات المتحدة وحدها عن التصويت. وأعادت تركيا استقبال سفير إسرائيل في العام ١٩٩٢، بعد انعقاد مؤتمر مدريد الذي أطلق عملية السلام في الشرق الأوسط.

= Linda Gradstein, "No end in Sight for downward spiral in Turkish – Israeli ties", JTA, September 6, 2011.

الإنسانية"؛ وهي المنظمة الإسلامية التركية غير الحكومية التي نظّمت رحلة الأسطول)[٤٠]. وفي مطلع العام ٢٠١١، نقلت مقالة نشرتها مجلة "نيويورك تايمز ماغازين" عن دبلوماسي تركي مسؤول عن ملف العلاقات مع الولايات المتحدة قوله: "... نحن نتعرّض لقصف عنيف من جهة مجلس النوّاب... وكنّا قد اعتدنا على تلقّي الضربات من اللوبي اليوناني واللوبي الأرمني.. لكن، كان اللوبي اليهودي يحمينا... ...اليوم نحن مطاردون من قبل اللوبي اليهودي أيضاً.."[٤١]. وفي آذار/٢٠١٣، كتب محلّل يعمل في الولايات المتحدة ويركّز على إسرائيل وتركيا تحديداً: "..مع تشكيل الكتلة الإسرائيلية – الهلينية في الكونغرس وتجميد أو تعطيل صفقات الأسلحة مع تركيا بعدم طرحها على اللجان، لا أشكّ في أن خصام الأتراك مع إسرائيل يؤثّر سلباً على مصالحهم مع الولايات المتحدة.."[٤٢].

يمكن لهذه التأثيرات السلبية أن تغدو أخفّ وطأة بعد التطورات الأخيرة التي قد تشكّل علامات مبكرة للتقارب بين تركيا وإسرائيل. وأثناء رحلة قام بها إلى إسرائيل في آذار/٢٠١٣، سهّل الرئيس أوباما ووزير خارجيته جون كيري تواصلاً عبر الهاتف بين إردوغان ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وأثناء تلك المحادثة، اعتذر نتنياهو من إردوغان عن أية أخطاء عملانية ارتكبتها إسرائيل أثناء حادثة الأسطول و"يمكن أن تكون قد أدّت إلى سقوط جرحى أو وقوع خسائر في الأرواح"، ووعد بعقد اتفاق "تعويض دون مسؤولية"[٤٣].

وعلى رأس المؤشرات الأخرى التي أوحت بتحسين طفيف للعلاقات التركية – الإسرائيلية،[٤٤] أن أدّى هذا الاعتذار إلى تخمينات واسعة النطاق حول كيفية وسرعة استعادة التقارب السابق بين البلدين في الشؤون العسكرية والاستخبارية والسياسية[٤٥]. لكن، ما تزال هناك نقاط عالقة في هذا الموضوع؛ ومنها: القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة الناس والبضائع من وإلى سواحل غزّة وعبر حدود القطاع البرّية مع إسرائيل[٤٦].

وتركّز التقارير الاعلامية على طوالع جديدة للتنسيق بين تركيا وإسرائيل فيما يتعلق بسوريا وبإمكانية نقل واستهلاك الأتراك للغاز الطبيعي المكتشف أمام شواطئ إسرائيل على البحر المتوسط؛ لكن، مع استبعاد

---

[٤٠] في مجلس النوّاب الأميركي، أشرفت النائب دينا تيتاس على القرار رقم//١٥٣٢//، الذي لم ينل موافقة الأكثرية، لكنه نال تأييد ٢٣ نائباً. ولو تمّ إقراره، لكان هذا القرار قد أجاز دعوة وزيرة الخارجية إلى التحقيق في دور أية حكومة أجنبية، بما في ذلك حكومة الجمهورية التركية، في مساعدة وتحريض منظّمي رحلة أسطول غزة الأخيرة على انتهاك أمن السواحل الإسرائيلية ومهاجمة قوّات الدفاع البحري التابعة لدولة إسرائيل.

[41] = James Traub, "Turkey's Rules", New York Times Magazine, January 20, 2011.

(أنظمة تركيا).

[42] = Michael Koplow, "O & Z Goes to Turkey", ottomans and Zionists.com, March 4, 2013.

(منظمة "عثمانيون وصهاينة" تذهب إلى تركيا).

[٤٣] ملخّص الحديث الذي دار بين نتنياهو وإردوغان، من الموقع الإلكتروني لمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، ٢٢ آذار/٢٠١٣.

[٤٤] في كانون الأول/٢٠١٢، نقلت تقارير صحافية عن مسؤول تركي قوله إن تركيا سحبت اعتراضاتها السابقة على مشاركة إسرائيل غير العسكرية في نشاطات حلف شمال الأطلسي.

= Gulsen Solaker and Jonathon Burch, "Turkey lifts objection to December 24, 2012.

(تركيا تسحب احتجاجها على تعاون حلف شمال الأطلسي مع إسرائيل، وكالة رويترز، ٢٤ كانون الأول/٢٠١٢).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إسرائيل تشارك في "الحوار المتوسطي" الذي يشرف عليه حلف شمال الأطلسي، إلى جانب الجزائر ومصر والأردن والمغرب وموريتانيا وتونس. وبالإضافة إلى ذلك، ظلّ التعامل التجاري بين البلدين يرسم منحىً صاعداً منذ حادثة الأسطول؛ وقبل شهر شباط من العام ٢٠١٣، كانت إسرائيل قد يسّرت تسليم الأتراك منظومات للإسناد الإلكتروني (بموجب عقد مبرم سابقاً) لطائرة إنذار مبكر اشترتها تركيا من شركة "بوينغ" في الولايات المتحدة...

= Burak Bekdil, "Israel adandons block on Sales to Turkish AWACS", Hurriyet Daily News, February 22, 2013.

(إسرائيل تتخلّى عن مسعاها الرامي إلى تعطيل المبيعات لطائرات "أواكس" التركية).

[٤٥] أنظر، على سبيل المثال:

= Oded Eran, "Israel-Turkey Reconciliation Still Remote", nationalinterest.org, April 18, 2013;

(المصالحة الإسرائيلية – التركية ما تزال بعيدة)...

= Uzi Mahnaimi, "Israel to corral Iran with Turkish airbase", Sunday Times (Uk), April 21, 2013.

(إسرائيل، لزيادة إحاطة إيران بقواعد جوّية تركية).

[٤٦] ملاحظات لوزير الخارجية الأميركي جون كيري ونظيره التركي أحمد داود أوغلو، قصر سيراغان، اسطنبول، تركيا، ٧ نيسان/٢٠١٣.

العودة إلى أجواء التقارب التي كانت سائدة في التسعينيات[٤٧]. وكذلك، تتوقّع بعض التقارير دوراً أكثر بروزاً لتركيا كوسيط بين الإسرائيليين والفلسطينيين في المستقبل[٤٨]. وكانت بعض المصادر قد أشارت إلى أن إردوغان تشاور مع فتح وحماس (وهما الفصيلان الفلسطينيان الرئيسيان) قبل الموافقة على إجراء المكالمة الهاتفية التي رتّبتها الولايات المتحدة بينه وبين نتنياهو، وإلى أنه ينوي زيارة غزّة في أواخر أيار/٢٠١٣ على الرغم من اعتراض الولايات المتحدة.

ولعلّ القادة الأميركيين وجدوا أنفسهم مضطرّين إلى فعل شيء ما من أجل تحسين العلاقات التركية – الإسرائيلية، بعد الملاحظات التي أطلقها إردوغان في مؤتمر التحالف الأممي للحضارات في فيينّا – النمسا، في شباط/٢٠١٣، والتي ساوى فيها على ما يبدو بين الصهيونية والفاشية[٤٩] . وقد أثارت تلك الملاحظات موجة من الانتقادات العنيفة من قبل إسرائيل والبيت الأبيض والوزير كيري وبعض أعضاء الكونغرس. وفي ١٢ آذار، وجّه ٨٩ عضواً من أعضاء الكونغرس (بينهم ٢٣ سيناتوراً) رسالة إلى اردوغان دعوة فيها إلى سحب ما أسموه "التعليق المنفّر" الذي وصف به الصهيونية في فيينّا، مع الإشارة في الوقت ذاته إلى أنهم يعملون أن الحكومة التركية ملتزمة بالسعي العالمي الجادّ من أجل دعم الأمن والسلام وإلى أنهم يأملون في استعادة العلاقات الجيّدة بين تركيا وإسرائيل[٥٠]. لكن، ليس واضحاً ما إذا كان اعتذار نتنياهو لإردوغان، في أعقاب التعليقات المثيرة للجدل التي أطلقها الأخير، سيؤدّي بالقادة الأتراك إلى استنتاج أن أية ملاحظات استفزازية مستقبلية قد تستدرّ تنازلات إضافية من جانب إسرائيل أو الولايات المتحدة.

سوريا[٥١]

في العام ٢٠١١، حاول رئيس الوزراء إردوغان ووزير الخارجية داود أوغلو استخدام علاقاتهما الجيّدة مع بشار الأسد من أجل المساعدة في التوصل إلى نهاية سلمية لحالة التمرّد في سوريا. وعندما فشلت تلك المحاولة في تلطيف المقاربة التي اعتمدها الأسد في التعامل مع المعارضة، غيّر الإثنان أسلوبهما وتبنّيا موقفاً متشدّداً حيال النظام السوري. وحسب أحد الصحافيين الأتراك:

---

[٤٧] أنظر، على سبيل المثال:
= "A useful first step", Economist, March 30- April 5, 2013.
(خطوة أولى مفيدة)

[٤٨] أنظر، على سبيل المثال:
= Semih Idiz, "Israeli Apology May Restor Turkey's Regional Influence", Al-Monitor Turkey, Pulse, March 26, 2013.
(الاعتذار الإسرائيلي قد يعيد لتركيا نفوذها الإقليمي)

[٤٩] فيما يلي مضمون ما قاله إردوغان في معرض حديثه عن طريقة تعامل البلدان الغربية مع المسلمين والشتات المسلم: "...يجب أن نسعى جاهدين لكي نفهم على نحو أفضل معتقدات الآخرين... لكننا، بدلاً من ذلك، نرى أن سلوك الناس يقوم على التحامل وعلى إقصاء الآخرين وازدرائهم... ...ولهذا السبب، يجب أن نعتبر "رهاب الإسلام" جريمة بحقّ الإنسانية، كحال الصهيونية أو معاداة السامية أو الفاشية..".
للاطّلاع على شريط فيديو وعلى بعض الملاحظات، فيما خصّ كلمة اردوغان، أنظر:
= http://thelede.blogs.nytimes.com/2013/01/28/video-of-turkish-primier-comparing-zionism-to-anti-semitism-and-fascism/?smid=tw.thelede&seid=auto.

[٥٠] نص الرسالة المذكورة،..
= http://israel.house.gov.images/PDF/erdoganletteronzionismcomment.pdf.
وفي مقابلة أجرتها معه وسيلة إعلامية دنماركية مشهورة، في ١٩ آذار، لم يسحب اردوغان تعليقه، بل قال إن انتقاداته موجّهة إلى السياسات الإسرائيلية وإن بياناته العديدة السابقة التي أدان فيها معاداة السامية تبيّن موقفه حيال هذا الموضوع.
= "Exclusive Erdogan-interview: we see a human tragedy befour our eyes", Dolitiken (Denmark), March 19, 2013,
(مقابلة حصرية مع إردوغان: نحن نرى مأساة إنسانية أمام عيوننا).

[٥١] للاطّلاع على معلومات أساسية عن سوريا، أنظر:
= CRS Report RL 33487, Armed Conflict in Syria: U.S. and International Response, by Jeremy M. Sharp and Christopher M. Blanchard.
(الصراع المسلّح في سوريا: الردّ الأميركي والدولي)؛ وقد قامت رودا مارغيسون، المتخصّصة في السياسة الانسانية الدولية، بإعداد المعلومات المتعلقة باللاجئين السوريين في هذا الجزء من التقرير.

"...في صيف العام ٢٠١١، قرّرت تركيا إسقاط نظام البعث في دمشق، وسعت إلى تحقيق ذلك باذلة كلّ ما في وسعها. وقد فعلت تركيا كلّ ما تستطيع فعله، خلا التدخل العسكري في سوريا. وليس سراً أن تركيا رعت بداية عملية تنظيم وتنسيق المعارضة السورية، وفتحت أراضيها أمام القوّات السورية المعارضة، ويسّرت لها الدعم اللوجستي..."[٥٢].

وتعمل تركيا على تنسيق جهودها مع بلدان أخرى تقدّم الدعم السياسي والمالي/ المادي للمعارضة (منها الولايات المتحدة وأعضاء آخرون في حلف شمال الأطلسي وبلدان عربية كالمملكة العربية السعودية وقطر). وحسب تقارير ذات صلة، تبقى الولايات المتحدة والبلدان الغربية الكبرى على موقفها الرافض لفكرة إمداد المعارضة السورية بأسلحة متطوّرة، كالصواريخ المضادّة للطائرات (على خلاف الموقف التركي)؛ وذلك خوفاً من تعاظم قوّة العناصر المتطرّفة وتفاقم النزعة الطائفية على المستوى الإقليمي. كما وتؤكّد تقارير عدّة أن المخابرات التركية تدعم الجيش السوري الحرّ وتنمّي صلاتها بالميليشيات الإسلامية السنّية الأخرى (حالها كحال أجهزة الاستخبارات في بعض الدول العربية)[٥٣].

وقد ازدادت المشاحنات بين تركيا ودول الخليج العربية من جهة، وإيران من جهة ثانية، بفعل التطوّرات الحاصلة في سوريا والعراق والتي حرّكت تيّارات الفتنة السنية – الشيعية/ العلوية التي كانت تدور تحت السطح. وفي ١١ شباط/٢٠١٣، إنفجرت سيارة مفخّخة عند نقطة تفتيش حدودية سورية – تركية؛ ما أدى إلى مقتل ١٤ شخصاً (بينهم أربعة أتراك) وجرح ٢٥ آخرين. وتتحدّث بعض التقارير عن وجود صلة بين هذا التفجير وتفجير سابق (في الأول من شباط) نفّذه انتحاري عند نقطة أمنية للسفارة الأميركية في أنقرة[٥٤]، وبين عناصر مختلفة تابعة لنظام الأسد[٥٥].

وفي غياب الخاتمة البيّنة عن أفق الصراع في سوريا، راحت تركيا تركّز على تقليص فرص انتقال تأثيرات الحرب الأهلية الدائرة إليها. ففي حزيران/٢٠١٢، أسقط النظام السوري طائرة حربية تركية من طراز [F-4] بزعم أنها خرقت المجال الجوّي السوري. ثمّ، في تشرين الأول/٢٠١٢، أطلِقت قذيفة مدفعية عبر الحدود، وأدّى انفجارها إلى مقتل امرأتين وثلاثة أولاد في بلدة حدودية تركية. ورداً على حادثة تشرين الأول، أطلق الأتراك نيران مدفعيتهم، واستمرّ تبادل القذائف المدفعية عبر الحدود لمدّة أيام. وكذلك، أجرت تركيا مشاورات مع حلفائها في ظلّ المادّة الرابعة من معاهدة شمال الأطلسي (لحلف شمال الأطلسي)[٥٦].

---

[52] = Kadri Gursel, "NATO Patriot Missiles Show Turkey's Military Weakness", Al-Monitor Turkey Pulse, December 28, 2012.
(صواريخ باتريوت التابعة لحلف شمال الأطلسي تُظهر ضعف تركيا العسكري).

[٥٣] زعم في أحد التقارير أن المخابرات التركية كانت على تواصل مع جماعة تركية وأخرى شيشانية ينطق أفرادها بالتركية تعملان مع المعارضة في سوريا ضدّ نظام الأسد.

= "GID and MIT back Jihadists", Intelligence Online, No. 684, March13, 2013.
(المخابرات التركية تدعم الجهاديين).

[٥٤] كان حزب التحرير الشعبي الثوري (ديف سول) قد أعلن مسؤوليته عن تفجير السفارة. وبحسب التصنيف الذي وضعته الولايات المتحدة، يُعتبر هذا الحزب حزباً إرهابياً ذا آيديولوجيا ماركسية – لينينية، وله سجلّ حافل بالمواقف والأعمال الحرابية المعادية للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي؛ كما أن له صلات تاريخية بنظام الأسد.

[55] = "Turkey blames Syria for border gate attack", hurriyetdailynews.com, March 11, 2013;
(تركيا تحمّل سوريا المسؤولية عن الهجوم الذي استهدف البوّابة الحدودية)؛

= "The Ankara Bomber: A Pro-Assad Communist", Al- Monitor Turkey Pulse, February 2, 2013.
(منفّذ عملية التفجير في أنقرة: شيوعي موالٍ للأسد).

[٥٦] حسب المادة الرابعة من معاهدة حلف شمال الأطلسي، ينبغي على الأطراف إجراء مشاورات فيما بينها إذا رأى أحدها أن السلامة الترابية أو الاستقلال السياسي أو الاستقرار الأمني لأيٍ منها مهدّد بالخطر.

وعلى الرغم من أن غالبية الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي تعارض، على ما يبدو، أيّ تدخل عسكري للحلف في سوريا، وافق القادة في هذه الدول، في كانون الأول/٢٠١٢، على نشر الباتريوت في مناطق قريبة من حدود تركيا الجنوبية الشرقية مع سوريا. وأكّد هؤلاء القادة أن نشر البطاريات كان لأغراض دفاعية بحتة. وفي ١١ نيسان/٢٠١٣، تحدّث الجنرال في القوّة الجوّية، فيليب بريدلف، عن إمكانية الاستفادة بطرق أخرى من وجود صواريخ باتريوت التابعة لحلف شمال الأطلسي؛ وذلك أثناء جلسة استماع عقدتها لجنة القوّات المسلّحة في مجلس الشيوخ بخصوص تأكيد تعيين بريدلف آمراً للقوّات الأميركية في أوروبا وقائداً أعلى لقوّات التحالف هناك. وفي شهادته، قال الجنرال بريدلف إن البطاريتين اللتين تمثّلان المساهمة الأميركية "يمكن أن تستخدما لتأدية دور مستقبلي في سوريا.. وهذا الأمر ممكن إذا رغبت الولايات المتحدة وتركيا في فعل ذلك ضمن إطار ثنائي، أو إذا استطعنا إقناع شركائنا في حلف شمال الأطلسي بالوقوف إلى جانبنا والمشاركة في هذا العمل..".

ومن المفترض أن يكون نشر بطاريات صواريخ باتريوت التابعة لحلف شمال الأطلسي قد تمّ لأغراض دفاعية، في حال شنّ السوريون هجمات بصواريخ سكاد أو بأسلحة كيميائية، لأن تركيا لا تملك قدرات دفاعية صاروخية خاصّة بها[٥٧]. وبالإضافة إلى البطاريتين والطواقم العملانية التي شاركت بها الولايات المتحدة، والموجودة في مدينة غازيانتيب أو على مقربة منها، تساهم كلٌ من ألمانيا وهولندا ببطاريتين مشابهتين وبطواقم عملانية في كارامانماراس وأضنا، على الترتيب. وحسب بعض التقارير، أصبحت هذه البطاريات في حيّز الخدمة العملية، تحت قيادة وسيطرة حلف شمال الأطلسي، في كانون الثاني وشباط/٢٠١٣[٥٨].

ولا شكّ أن اللاجئين السوريين يمثّلون مشكلة محيّرة مستمرّة ومتزايدة بالنسبة إلى تركيا. وحسب المفوّضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، تدير الحكومة التركية ما لا يقلّ عن ١٧ مخيّماً للاجئين، منذ نيسان/٢٠١٣. وبين اللاجئين المقيمين في المخيّمات وأولئك الذين يسكنون في مناطق مدنية خارج المخيّمات، زاد عدد السوريين الموجودين في تركيا على ٢٩٣٠٠٠ نسمة، ومن المتوقّع أن يرتفع هذا العدد مع استمرار الصراع. وقد وضعت الأمم المتحدة خطّة ردّ بنطاق إقليمي؛ وهي تقضي بتوفير المساعدات اللازمة لسدّ الحاجات الملحّة للاّجئين السوريين في تركيا[٥٩]. وتقوم "وكالة الإغاثة في الكوارث" (وكالة حكومية تركية) بإدارة المخيّمات ورعاية شؤون اللاجئين، بمساعدة الهلال الأحمر التركي ووكالات أخرى. وأما المفوّضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، فتقدم الإرشادات والمساعدات الفنّية. وفي أواخر

---

[٥٧] أعلنت تركيا عن خطط لشراء منظومة دفاع جوّي صاروخي بالستي؛ إلاّ أنها أجّلت عملية الشراء هذه مرّات عدّة. وأوردت تقارير ذات صلة أن الأتراك تلقّوا عروضاً من الولايات المتجدة (شركة [Patriots] وشركة [Ray theon]) ومن مجموعة [Eurosam] الأوروبية، وكذلك من روسيا والصين؛ لكن، ليس واضحاً ما إذا كان نشر بطاريات صواريخ باتريوت التابعة لحلف شمال الأطلسي سيؤثّر في قرارها هذا.

[58] = NATO press release, "All NATO Patriot batteries in Turkey operational", February 16, 2013.
(كلّ بطاريات صواريخ باتريوت التابعة لحلف شمال الأطلسي في تركيا جاهزة للعمل الميداني).

[59] = UNHCR factsheet, "UNHCR Turkey Syrian Daily Sitrep", February 28, 2013;
(تقرير صادر عن المفوّضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة حول أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا).
= UNHCR, "Turkey: High Commissioner for Refugees in Syrian Regio, Turkey refugee numbers revised upwords", March 12, 2013.
(تركيا: المفوّضية العليا لشؤون اللاجئين في منطقة سوريا، أعداد اللاجئين إلى تركيا في ازدياد).

العام ٢٠١٢، أفاد تقرير بأن تركيا بدأت تعاني من التكاليف الاجتماعية والاقتصادية، وخاصّة منها المترتّبة على المشاحنات بين اللاجئين السوريين السنّة والأتراك العلويين في محافظة هاتاي الحدودية، حسب تقديرات المراقبين على نطاق واسع، على الرغم من نجاح الأتراك في تجنّب قدر معتبر من الصعوبات الاقتصادية[٦٠].

إيران

يبدو أن الأتراك يسعون إلى إقامة نوع من التوازن بين مساعدة الولايات المتحدة على احتواء النفوذ الإيراني الاقليمي، من جهة، والمحافظة على علاقات سياسية واقتصادية طبيعية نسبياً مع إيران، من جهة ثانية. إلاّ أن المصالح الإيرانية والتركية المتباينة في المنطقة، وخاصّة منها المتعلقة بسوريا والعراق، أدت إلى زيادة التنافس على النفوذ. وكذلك، يتنافس الأتراك والإيرانيون على استمالة العرب في قضايا حساسة، كنصرة القضية الفلسطينية. وقد أسهم التقارب المتجدّد بين تركيا والولايات المتحدة في تغذية المشاحنات التركية – الإيرانية في وقتٍ تواصل فيه إدارة أوباما بذل الجهود الرامية إلى عزل إيران بسبب برنامجها النووي ودعمها لنظام الأسد وتأييدها للجماعات الحرابية والإرهابية، كحماس وحزب الله.

وفي إطار هذه القرينة، وافقت تركيا، في شهر أيلول من العام ٢٠١١، على استضافة رادار أميركي للإنذار المبكر في موقع متقدّم نسبياً، في قاعدة كوريجيك، القريبة من مدينة مالاتايا في شرق تركيا، كجزء من منظومة الدفاع الصاروخي المعتمدة لدى حلف شمال الأطلسي. ويرى معظم المراقبين أن نشر هذه المنظومة هو لمواجهة التهديدات الصاروخية البالستية الكامنة التي قد تتعرّض لها أوروبا من جهة إيران[٦١]. وتعليقاً على هذا الموضوع، قال مسؤول بارز في الإدارة الأميركية، لم يذكر اسمه، إن الاتفاق بين واشنطن وأنقرة ربما يمثّل "أهم قرار استراتيجي اتخذته الولايات المتحدة وتركيا في الأعوام الخمسة عشر أو العشرين الماضية"[٦٢].

وبعد إظهار استيائهم من القرار التركي، أعلن بعض المسؤولين الإيرانيين أن إيران سوف تستهدف الرادار المنشور في تركيا في حال أقدمت الولايات المتحدة أو إسرائيل على مهاجمة أهداف إيرانية بضربات جوّية. وأثناء زيارة لهما إلى طهران في أواخر آذار/٢٠١٢، قال رئيس الوزراء إردوغان ووزير الخارجية داود أوغلو، عبر شاشات التلفزة الإيرانية، إن تركيا قد تفكّك الرادار خلال مهلة ستّة شهور إذا لم يتمّ احترام الشروط التي وضعتها أنقرة لاستضافته[٦٣] (في إشارة – على الأرجح – على الإصرار المعلن للقادة الأتراك على عدم وصول البيانات التي يجمعها الرادار إلى إسرائيل)[٦٤].

---

[60] = Christopher Phillips, "The impact of Syrian refugees on Turkey and Jordan", The World Today (Royal Institute of International Affairs at Chatham House), vol.68, no.8/9, 2012.

(تأثير اللاجئين السوريين على تركيا والأردن).

[٦١] أنظر الملاحظة (٢). وقد تم تشغيل الرادار في أواخر كانون الأول من العام ٢٠١١.

= "Part of NATO missile defense systemgoes live in Turkey", CNN, January 16, 2012.

(جزء من منظومة الدفاع الصاروخي التابعة لحلف شمال الأطلسي يشغّل في تركيا). وتفيد تقارير ذات صلة بأن الرادار المذكور يشغّل من قِبل عسكريين أميركيين من القيادة الوسطى في دياربكر؛ مع تواجد جنرال تركي وفريق تحت إمرته في ألمانيا لمراقبة آليات القيادة والسيطرة لكامل منظومة الدفاع الصاروخي من مقرّ قيادي هناك.

= "Malatya radar-system to be commanded from Ramstein", Hurriyet Daily News, February 4, 2012.

(منظومة الرادار الموجودة في مالاتيا تحت القيادة من رامستاين).

[62] = Tom shanker, "U.S. Hails Deal with Turkey on Missile Shield", New York Times, September 15, 2011.

(الولايات المتحدة ترحّب بالاتفاق مع تركيا بشأن الدرع الصاروخية).

[63] = "Erdogan, in Iran, says NATO radar could be dismantled if needed", Today's Zaman, March 30, 2012.

(إردوغان، من إيران: يمكن تفكيك رادار حلف شمال الأطسي إذا اقتضت الحاجة ذلك).

[٦٤] على الرغم من الإصرار التركي، أكّد أحد المسؤولين الأميركيين أن المعلومات التي يجمعها الرادار تنسّق _ بالقدر الذي تفرضه ضرورات العمل – مع بيانات رادار الدفاع الصاروخي الأميركي المنشور في إسرائيل. ونقِل عن مسؤول رفيع المستوى في الإدارة الأميركية قوله إن "...البيانات الآتية من كلّ تشكيلات الدفاع الصاروخي

وعلى الرغم من أسباب الشحن هذه، يواصل المسؤولون الأتراك توكيدهم لأهمية العلاقات الجيّدة مع إيران، ويحرصون على عقد لقاءات دورية مع نظرائهم الإيرانيين. إذ أن لتركيا مصلحة في إدامة النشاط التجاري والمحافظة على الاستقرار؛ ولعلّها تحاول في الوقت نفسه إبقاء الباب مفتوحاً على إمكانية أن تلعب دور الوسيط في حلّ المشكلة العالمية التي أحدثها البرنامج النووي الإيراني. وبعد صدور بعض التقارير التي تحدّثت عن إمكانية أن تكون إيران قد ساعدت حزب العمّال الكردستاني، أعلن الإيرانيون والأتراك، في تشرين الأول/٢٠١١، إلتزامهم بالتعاون ضد هذا الحزب وضدّ المنظّمة الانفصالية الكردية – الإيرانية المعروفة باسم "حزب الحياة الحرّة لكردستان" والتي تتّخذ من شمال العراق ملاذاً آمناً لها.

وحسب مقالة نشرتها دورية [Wall Street Journal] في تشرين الثاني/٢٠١٢، تؤمّن إيران لتركيا ٥١% من حاجتها من النفط و١٨% من حاجتها من الغاز الطبيعي[٦٥]. وكان ما أعلنته أنقرة في ربيع العام ٢٠١٢، من أنها ستخفّض حجم وارداتها من النفط الإيراني بنسبة ٢٠%، قد ساعد على إعفائها من العقوبات الأميركية التي وضِعت موضع التنفيذ في حزيران/٢٠١٢[٦٦]. وفي أواخر العام ٢٠١٢ وأوائل العام ٢٠١٣، تركّز الاهتمام الرسمي والإعلامي على تجارة "الذهب مقابل النفط" بين تركيا وإيران؛ وكان الاعتبار السائد أن هذه التجارة تساعد الإيرانيين على الإفلات من القيود العالمية الجديدة التي تعيق وصولهم إلى النظام المالي العالمي. لكن، أصبح هناك قانون أميركي جديد يدخل حيّز التطبيق في تموز/٢٠١٣ ويفرض عقوبات على الكيانات التي توفّر المعادن الثمينة لإيران (القسم ١٢٤٥ من القانون العام ١١٢–٢٣٩؛ قانون تفويض الدفاع الوطني للعام المالي ٢٠١٣، المسنون في الثاني من كانون الثاني/٢٠١٣)[٦٧]. وتفيد تقارير ذات صلة بأن تركيا قد تقلّص أو تحضّر لتقليص تجارة "الذهب مقابل الطاقة" مع إيران، ربما نتيجة لصدور القانون المذكور[٦٨]. وهناك أيضاً قلق أميركي وعالمي حيال إمكانية أن تستغلّ إيران الشركات أو المؤسسات التركية لتمويل برنامجها النووي والإفلات من العقوبات؛ وفي هذا الصدد، يتمّ التركيز على المعايير القانونية التركية[٦٩] وعلى ازدياد عدد الشركات المموّلة من قِبل إيران في تركيا في الآونة الأخيرة[٧٠].

التابعة للولايات المتحدة على امتداد العالم، بما فيها البيانات التي تجمعها الرادارات المنشورة في تركيا وإسرائيل وأجهزة الاستشعار الأخرى في غير مكان. وبالإمكان الاطّلاع على نصّ الرسالة التي رفعها ستة سيناتورات إلى الرئيس أوباما، بهذا الشأن، بالعودة إلى العنوان الإلكتروني التالي:

= http://kirk.senate.gov/?p=press_release&id=299. (September 19, 2011).

[65] = Joe Parkinson and Emre Peker, "Turkey Swaps Gold for Iranian Gas", Wall Street Journal, November 23, 2012.

(تركيا تقايض الذهب بالغاز الإيراني).

[٦٦] هذا الاستثناء، الذي تدوم صلاحيته ١٨٠ يوماً، جدّد من قِبل الإدارة الأميركية في كانون الأول/٢٠١٢، بعد أن وافق الأتراك كما يبدو على تقليص حجم وارداتهم من النفط الإيراني. بيان صحافي أصدرته وزيرة الخارجية الأميركية – آنذاك – هيلاري كلينتون...

= "Regarding Significant Reductions of Iranian Crude Oil Purchases", Washington, DC, December 7, 2012.

(فيما يتعلق بتقليص حجم المشتريات من النفط الخام الإيراني).

[٦٧] للاطّلاع على مزيد من المعلومات العامة حول هذا الموضوع، أنظر:

= CRS Report RS20871, Iran Sanctions, by Kenneth Katzman.

(العقوبات المفروضة على إيران).

[68] = Asli Kandemir, "Exclusive: Turkey to Iran gold trade wiped out by new U.S. Sanctions", Reuters, February 15, 2013.

(وكالة رويترز، "تقرير حصري خاصّ بالوكالة: تجارة الذهب، من تركيا إلى إيران أصبحت في خبر كان بعد العقوبات الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة).

[69] = Financial Action Task Force Public Statement, Paris, February 22, 2013;

(بيان عام صادر عن الفريق الخاصّ للعمل المالي، باريس، ٢٢ شباط/٢٠١٣)...

= Daniel Dombey, "Turkey's last – minute terror laws: will they be enough?", blogs.ft.com.February 8, 2013.

(قوانين مكافحة الإرهاب التي أصدرتها تركيا في اللحظة الأخيرة: هل ستكون كافية؟).

[70] = "New Iranian firms in Turkey stir front company warries for Ankara", todayszaman. Com, February 17, 2013.

(الشركات الإيرانية الجديدة في تركيا تثير قلق أنقرة حيال مشكلة "الشركات الواجهة").

*** خيارات ممكنة على صعيد سياسة الولايات المتحدة**

على الرغم من أن المصالح والسياسات الأميركية والتركية تتقاطع في العديد من المجالات، نستطيع القول إن تنامي نفوذ تركيا الإقليمي وزيادة اعتمادها على نفسها في المجالين العسكري والاقتصادي زادا في قدرتها على الاستغناء عن الولايات المتحدة إلى حد ما، وقلّصا نطاق اعتمادها عليها بالمعنى العام. إلاّ أن ما تتمتّع به الولايات المتحدة ودول الغرب من قوّة ومكانة وقِيم وتكنولوجيات عسكرية متطوّرة قد يفوق حالياً ما يتمتّع به المنافسون الكامنون[٧١]. وأما على المدى الطويل، فقد يواجه صانعو السياسة الأميركية تحدياً معتبراً يتمثّل في إقناع المسؤولين الأتراك بضرورة إدامة التعاون على الرغم من الإحساس التركي المتعاظم بالاستقلال والثقة بالنفس. وحسب تقرير أولبرايت – هادلي، الصادر في العام ٢٠١٢، ما تزال محدودة قدرة تركيا على ممارسة النفوذ الاقليمي بمفردها:

"...مع ذلك، وفيما خصّ كلّ ما اقترن باسم تركيا في العقد الماضي من استثمار وحسن نيّة ونفوذ مصاحب، يمكن القول إن أنقرة لم تكن قادرة على تفعيل مزايا ما حقّقته واكتسبته للتأثير في سلوك أيٍ من الرئيسين الليبي معمّر القذافي أو السوري بشّار الأسد، القائدان اللذان دأب الأتراك على تنشئتهما خلال عهد حزب العدالة والتنمية.."[٧٢].

ومن خلال التحقيق الجدّي في، والتنسيق الممكن مع، مواقف إدارة أوباما حيال تركيا، وبفضل درايتهم بالقضايا المتعلقة بتركيا، يستطيع أعضاء الكونغرس استشراف الكيفية التي يمكن بها لمختلف الخيارات أن تخدم مصالح الولايات المتحدة. وفي كانون الأول/٢٠١١، كتب أحد المحلّلين في هذا الصدد أنه:

"...على الرغم من المستويات القياسية للتواصل والتلاقي بين كبار القادة في أنقرة وواشنطن، ما تزال الصلات المجتمعية والمؤسسية بحاجة إلى إعادة تنشيط وتقوية... وفي واشنطن، بكلّ ما فيها من مؤسسات وهيئات رسمية، يواصل العمل التنسيقي والسياسي التأثير في المصالح الحيوية؛ ولا بدّ لهذا العمل من أن يتجاوز حدود الإدارة، ليصل إلى مجلس النوّاب والمجتمع عموماً، حتّى لو كثر الهرج والمرج على المدى القصير.."[٧٣].

= إحداث تغيير إقليمي وتعزيز الاستقرار

من المتوقّع أن يكون لتركيا دور مهم في بلورة نتائج التغيير السياسي ومحصّلات الاضطراب المستمرّ على امتداد منطقة الشرق الأوسط. ولكي يشاركوا الأتراك في المساعي الرامية إلى إحداث التغيير الإقليمي وتعزيز الاستقرار، يستطيع أعضاء الكونغرس والمسؤولون في إدارة أوباما تبنّي أو مواصلة اعتماد الخيارات التالية:

- تحديد كيفية العمل من أجل التشجيع على تحسين العلاقات بين تركيا وإسرائيل.

---

[٧١] أنظر الجزء الذي يحمل عنوان: "العلاقات الدولية الأخرى"، في الملحق (د).

[72] = Council of Foreign Relations, op. cit, p.40.

(مجلس العلاقات الخارجية، مصدر سابق، ص:٤٠).

[73] = Joshua W. Walker, "U.S.-Turkish Relations: Modesty and Revitalization", On Turkey, German Marshall Fund of the United States, December 15, 2011.

(العلاقات الأميركية – التركية: تواضع وإعادة إحياء).

- تحديد الطبيعة المناسبة والمدى الملائم للتعاون العسكري والاستخباري، سواء على المستوى الثنائي أو في إطار حلف شمال الأطلسي؛ بما في ذلك الاستخدام المشترك للقواعد والأراضي التركية والمشاركة في المعلومات، لمواجهة حزب العمال الكردستاني وتسهيل حظر العمليات غير القانونية لشحن الأسلحة من البلدان والكيانات الأخرى.
- تحديد كيف وما إذا كان يجب تشجيع الدعم التركي، مالياً وسياسياً، لمناهضي الأنظمة الاستئثارية من الأفراد والجماعات؛ وكيف وما إذا كان يجب ربط هذا الدعم بدعم عمليات الانتقال السياسي والاقتصادي في البلدان التي تشهد اضطرابات وتغيّرات قيادية.
- تحديد ضرورة وكيفية التنسيق مع تركيا من أجل فرض أو تشديد العقوبات الأحادية أو الدولية أو المتعدّدة الأطراف (على المستوى الدبلوماسي و/أو العسكري و/ أو الاقتصادي) التي من شأنها إضعاف أو تغيير سلوك الأنظمة أو الكيانات التي تنتهك حقوق الإنسان أو تخالف القوانين والأعراف الدولية. ومن الأمثلة على هذه الأنظمة والكيانات: نظام الأسد (وربما جهات أخرى في سوريا)؛ والنظام الإيراني (الذي يدير برنامجاً نووياً ويدعم جماعات إرهابية إقليمية).
- تحديد كيف وما إذا كان يجب دعم الجهود التركية الرامية إلى تنسيق الأمن والإنماء الإقليميّين مع الأطراف المحلية الأخرى؛ وخاصّة منها المتحالفة مع الولايات المتحدة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اعتماد أيّ من هذه الخيارات سيحصل حتماً في إطار القرينة الإقليمية والاستراتيجية المعقّدة التي تزداد ضبابية منذ بداية الاضطراب الاقليمي والتغيير السياسي في أواخر العام ٢٠١٠.

= مبيعات الأسلحة والمساعدات العسكرية/ الأمنية

تواصل تركيا السعي للحصول على معدّات عسكرية أميركية متطوّرة (طائرات مقاتلة... طائرات بدون طيّار... طائرات مروحية... منظومات دفاع صاروخي)؛ وتشارك مصانعها العسكرية في مشاريع مع المصانع العسكرية الأميركية (مشروع إنتاج طائرات الـ[F-35] على سبيل المثال). إلاّ أن ما حقّقه الأتراك من تنمية في مجال الصناعات الدفاعية وما يُبدونه من استعداد متزايد للدخول في صفقات استيراد وتصدير الأسلحة أو في مناورات عسكرية مشتركة مع بلدان خارج حلف شمال الأطلسي، كالصين وروسيا وباكستان وكوريا الجنوبية، يشير إلى حرصهم على تنويع علاقاتهم الدفاعية وخفض درجة اعتمادهم على الولايات المتحدة. ومن المعروف أن برامج المساعدات العسكرية والأمنية الأميركية لتركيا هي من أجل تثمير التقارب في العلاقات والممارسات بين ضبّاط الجيش والأمن الأتراك والأميركيين. وتسعى هذه البرامج أيضاً إلى مواجهة الشبكات الإرهابية والإجرامية الناشطة في المنطقة، بما فيها تلك المعروفة تاريخياً بأنها تعمل داخل تركيا وعبر حدودها[٧٤]. وفي نيسان/٢٠١٣، أفادت مصادر في الشرطة التركية بأنها احتجزت في شباط

[٧٤] فذلكة الكونغرس لموازنة العام المالي ٢٠١٣، الصادرة عن قسم العمليات الخارجية في وزارة الخارجية، ملحق: المنظوريات الإقليمية، ص: ٤٨٢-٤٨٣.

أشخاصاً متورّطين في مخطّطات إرهابية لها علاقة بتنظيم القاعدة، كانت تستهدف سفارة الولايات المتحدة في أنقرة وموقعين آخرين[٧٥].

ومنذ العام ٢٠٠٨، يُظهر الأتراك اهتماماً بالغاً في الحصول على طائرات بدون طيّار قادرة على حمل الأسلحة، من الولايات المتحدة، لاستخدامها ضدّ حزب العمّال الكردستاني[٧٦]. وكانت الولايات المتحدة قد أعادت نشر اربع طائرات بدون طيّار، غير مسلّحة، من نوع [Predator]، من العراق إلى تركيا، في أواخر العام ٢٠١١[٧٧]، ربما لكي تكسب بعض الوقت بانتظار المشاورات بين إدارة أوباما والكونغرس بشأن إمكانية بيع هذا النوع من الطائرات لتركيا؛ مع العلم بأن بعض أعضاء الكونغرس كانوا قد اعترضوا على هذه الصفقة[٧٨]. وليس واضحاً كيف يمكن للمفاوضات الجارية بين الحكومة التركية وحزب العمّال الكردستاني أن تؤثّر في المشتريات العسكرية للأتراك.

= مسألة إمكانية أن يكون قد تمّ ارتكاب مجزرة جماعية بحقّ الأرمن

من المتوقّع أن يكون لموقف الكونغرس من القضايا التركية – الأرمنية تأثير قويّ في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة. وفي آذار/٢٠١٠، أي أثناء الدورة الحادية عشرة بعد المئة للكونغرس الأميركي، صوّتت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النوّاب على مشروع قرار يقضي بإطلاق صفة "القتل الجماعي" على الأعمال التي ارتكبتها الإمبراطورية العثمانية ضدّ الأرمن خلال الفترة التي امتدّت بين العامين ١٩١٥ و١٩١٧. وجاءت نتيجة ذلك التصويت لصالح اقتراح عرض مشروع قرار مجلس النوّاب رقم//٢٥٢// على كامل أعضاء المجلس للتصويت عليه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مشاريع قرارات مشابهة عدّة طرِحت مرّات عدّة من قِبل لجان الكونغرس منذ العام ١٩٤٨ (أنظر الملحق "هـ" للاطّلاع على القائمة كاملة)، وإلى أن الرئيس رونالدريغان أشار إلى "المجزرة الجماعية التي ارتكِبت بحقّ الأرمن" في ذكرى المحرقة اليهودية (عام ١٩٨١).

ولم تتمّ الموافقة على مشروع القرار رقم//٢٥٢//؛ لكن، رداً على الخطوة التي قامت بها لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النوّاب الأميركي في آذار/٢٠١٠، سحبت تركيا سفيرها من الولايات المتحدة لمدّة شهر، وحذر نائب في البرلمان التركي عن حزب العدالة والتنمية، على الأقلّ، من أن "...العلاقة قد تسوء على

---

[75] = Sebnem Arsu, "U.S. Embassy in Turkey Said to be Targeted", New York Times, April 12, 2013.
(أنباء عن استهداف سفارة الولايات المتحدة في تركيا).

[٧٦] حسب دورية [Jane's]، سعت تركيا إلى شراء أربع طائرات شراعية من نوع [Predator MQ-1] وستّ طائرات من نفس النوع، من طراز [Reaper MQ-9]... الأكثر تطوّراً...
= "Procurement, Turkey", Jane's Sentinel Security Assessment – Eastern Mediterranean, December 16, 2010.
(المشتريات – تركيا)...
وكان الكونغرس الأميركي قد أبلغ في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بإمكانية بيع طائرات شراعية بدون طيّار من طراز [Reaper] لبلدان أعضاء في حلف شمال الأطلسي، مثل المملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا، مع توضيح مسألة أن هذه الطائرات سوف تُستخدم لدعم عمليات قوّات التحالف في العراق وأفغانستان.

[77] = "U.S. Deployed Predators to Incirlik: Davutoglu", Hurriyet Daily News, November 13, 2011.
(الولايات المتحدة نقلت طائرات من طراز [Predator] إلى [قاعدة] إنجرليك [الجوية"]).
وحسب بانيتا، وزير الدفاع آنذاك، أعطت الحكومة العراقية الإذن للولايات المتحدة بالاستمرار في تشغيل الطائرات بدون طيّار من طراز [Predator]، في مهام استطلاعية، فوق شمال العراق...
= Craig Whitlock, "U.S. drones allowed in Iraqi skies", washingtonpost.com/ blogs/ checkpoint-washington, December 16, 2011.
(السماح للطائرات الشراعية الأميركية بالاستمرار في التحليق في الأجواء العراقية).

[٧٨] في تشرين الأول/٢٠١١، نقلت تقارير عن مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي، آنذاك، ألكساندر فيرشبو، قوله في كلمة أمام المجلس الأميركي – التركي، إن "...هذا الموضوع يتأثر بالمشاكل التي تشوب العلاقات بين تركيا وإسرائيل... وليس الأمر سراً... لكنني أعود وأكرّر... نحن ندعم صفقة البيع..".
= Craig Whitlock, "Pentagon agrees to sell three attack helicopters to Turkey", Washington Post, November 1, 2011.
(البنتاغون يوافق على بيع تركيا ثلاث مروحيّات هجومية).

كافة المستويات..." إذا ما وافق مجلس النوّاب الأميركي على مشروع القرار إياه. وفهم المحلّلون من هذا التحذير أن تركيا تهدّد بمنع الولايات المتحدة (جزئياً أو بصورة مؤقّتة، على الأقلّ) من المجاز إلى القواعد والأراضي التركية لنقل الأعتدة غير الفتّاكة إلى العراق وأفغانستان[٧٩]. ويُشار هنا إلى أن النائب روبرت دولد اقترح مشروع القرار رقم //٣٠٤// (المطابق لمشروع القرار رقم //٢٥٢// المقترح في مجلس النوّاب) في شهر حزيران من العام ٢٠١١ (أثناء الدورة الثانية عشرة بعد المئة للكونغرس)؛ كما واقترح السيناتور روبرت منندیز مشروع قرار مشابه في مجلس الشيوخ (تحت الرقم //٣٩٩//) في آذار/٢٠١٢. لكن أياً من المشروعين لم يمرّ عبر اللجان. وفي العام ٢٠١٥، سوف يُحيي مؤيّدو "الإدانة بارتكاب القتل الجماعي" الذكرى المئوية للمجزرة. وإلى جانب أرمينيا، هناك ما لا يقلّ عن عشرين بلداً آخر تصف حكوماتها أعمال القتل المرتكبة في الحقبة العثمانية بالمجزرة الجماعية، بينها أحد عشر بلداً من بلدان الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين[٨٠].

= تعزيز التجارة الثنائية

صحيحٌ أن الإدارات الأميركية المتعاقبة أشارت إلى أهمية زيادة التبادل التجاري مع تركيا، وأن إدارة أوباما أعادت توكيد هذه المسألة لدى عرض رؤيتها الخاصّة بالعلاقة الاستراتيجية الثنائية المتعدّدة الوجوه[٨١]؛ لكن، ليس واضحاً كيف يمكن أن تكون المساعي الحكومية الفعّالة التي من شأنها تعزيز التجارة بين الولايات المتحدة وتركيا. وفي السنوات الأخيرة، توسّع نطاق التجارة الثنائية بين البلدين، على الرغم من أن الفجوة (لصالح الولايات المتحدة) آخذة في التوسع أيضاً، منذ العام ٢٠٠٩، سواء من حيث النسب المئوية أو من حيث المعطيات الفعلية[٨٢]. وكانت حكومة الولايات المتحدة قد صنّفت تركيا "كسوق ذات أولوية" في ضوء "مبادرة التصدير الوطنية"؛ كما أن لجنة تنسيق السياسة التجارية بين الوكالات وضعت استراتيجية خاصّة لتعزيز التصدير إلى تركيا[٨٣]. ومن جانبها، حدّدت وزارة الاقتصاد التركية ستّ ولايات أميركية للتركيز عليها في المساعي الرامية إلى رفع مستوى التبادل التجاري الثنائي؛ وهي: كاليفورنيا وتكساس ونيويورك وفلوريدا وإيلينوي وجورجيا[٨٤].

وفي مناسبات عدّة، إقترح المسؤولون الأتراك إبرام اتفاق أميركي – تركي للتجارة الحرّة أو التفضيلية أو إقامة مناطق صناعية مؤهّلة في تركيا؛ لكنّ مساعيهم لم تُكلّل بالنجاح[٨٥]. وعندما أعلن المسؤولون في

---

[79] = Robert Tait and Ewen Mc Caskill, "Turkey threatens serious consequences after US vote on Armenian genocide", Guardian (UK), March 5, 2010.

(تركيا تحذّر من عواقب خطيرة بعد التصويت المتعلق بالمجزرة الأرمنية في الولايات المتحدة).

[٨٠] دول الاتحاد الأوروبي التي تعتبر أن الإمبراطورية العثمانية مارست قتلاً جماعياً ضدّ الأرمن هي: فرنسا وألمانيا وإيطاليا والسويد وبلجيكا وهولندة وليتوانيا وبولندة وسلوفاكيا واليونان وقبرص؛ وحذا حذوها في ذلك البرلمان الأوروبي.

[٨١] وقّع البلدان معاهدة للاستثمار الثنائي في العام ١٩٩٠ واتفاقاً لتأطير التجارة والاستثمار في العام ١٩٩٩. وفي العام ٢٠١٠، بدأت الولايات المتحدة وتركيا بعقد لقاءات دورية على المستوى الوزاري سعياً إلى صوغ إطار للتعاون الاقتصادي والتجاري الاستراتيجي.

[٨٢] أنظر على سبيل المثال:

= Sider Global Advisors, op. cit.

[٨٣] للاطّلاع على مزيد من المعلومات حول الجهود الثنائية الرامية إلى تعزيز النشاط التجاري، أنظر:

= U.S. Department of Commerce Fact Sheet: U.S.- Turkey Framework for Strategic Economic and Commercial Cooperation, October 14, 2010.

(بيان أنشطة صادر عن وزارة التجارة الأميركية: الإطار الأميركي – التركي للتعاون الاقتصادي والتجاري الاستراتيجي، ١٤ تشرين الأول/٢٠١٠).

[٨٤] معلومات قدّمتها وزارة الاقتصاد التركية إلى مؤسسة [Congressional Research Service] في أيلول/٢٠١١.

[٨٥] يبدو أن ترتيبات الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي (أنظر: الملحق "د") لن تشمل اتفاقاً للتجارة الحرّة أو التفضيلية بين الأتراك والأميركيين في غياب اتفاق مشابه بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. أنظر: الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد التركية...

= http://www.economy.gov.tr/index.cfm?sayfa=tradeagreements&bolum=fta&region=O.

الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أنهم يفكّرون جدّياً في "شراكة تجارية واستثمارية عبر الأطلسي"، دعا بعض المحللين إلى إشراك تركيا في أية مباحثات تجرى لهذا الغرض[٨٦]. وفي العام ٢٠١٢، شجّع تقرير أولبرايت – هادلي على إبرام اتفاق تجارة حرّة أو تفضيلية بين الولايات المتحدة وتركيا أو اعتماد تدابير أخرى تضمن "المجاز الحرّ إلى السوق والانسجام المنظّم وتسهيل الأعمال التجارية ومساعدة المصالح (المشاريع) التجارية الصغيرة والمتوسطة وتعزيز التجارة بالتكنولوجيات الحديثة"[٨٧]. ويزعم بعض المحلّلين وصنّاع السياسة أن الظروف الاقتصادية السابقة ربما تكون قد حدّت من نطاق تجارة الولايات المتحدة مع تركيا؛ إلاّ أن ما شهدته تركيا مؤخراً من نمو في حجم الطلب الاستهلاكي الداخلي وتحسن على صعيد نوعية الإنتاج والخدمات وزيادة في القدرة على المنافسة عالمياً وتوسع لنطاق الاعتراف العالمي بجودة الإنتاج أدّى بشكل واضح إلى زيادة قيمتها "كمصدر للاستيراد"، و"كسوق هدف"، وكمكان للاستثمار، بالنسبة إلى الشركات الأميركية[٨٨].

- **خاتمة**

تزداد أهمية تركيا بالنسبة إلى الولايات المتحدة، مقارنة بالأحقاب السابقة من التعاون الأميركي – التركي، نظراً لما تتمتّع به تركيا من أهمية جيوسياسية واقتصاد نامٍ وعزم على أداء الدور الفعّال في ساحة السياسية الخارجية. وتنظر الولايات المتحدة إلى تركيا، صاحبة الدور المعتبر في عدد من البقاع الإقليمية الساخنة، على أنها "شريك" في السعي إلى تحقيق جملة من المصالح الرئيسية. ومن المتوقّع أن يختبر الأميركيون مدى فعالية هذه الشراكة مع الأتراك في ضوء التطوّرات الحاصلة في كلٍ من سوريا والعراق وإيران. ويبقى توارد المصالح بين واشنطن وأنقرة خاضعاً للتقلبات مع تطوّر الأحداث، وخاصّة فيما يتعلق بالصلات المعقّدة بين تركيا وإسرائيل، مع ازدياد منسوب القلق حيال مسألتي البروز الاستراتيجي واستكشاف مصادر الطاقة في شرق المتوسط. ومن الممكن جداً أن تتأثّر العلاقات الأميركية – التركية بشكل معتبر نتيجة للمواقف التي يتبنّاها الكونغرس حيال قضايا عدّة، أبرزها: الصراع الأهلي الدائر في سوريا، وطلب الأتراك شراء طائرات شراعية أميركية بدون طيّار لمكافحة نشاطات حزب العمّال الكردستاني، وإمكانية تبنّي قرار يدين أعمال القتل الجماعي التي ارتكبتها الإمبراطورية العثمانية بحقّ الأرمن؛ وخاصّة إذا جعل أعضاء الكونغرس مواقفهم حيال هذه القضايا مرتبطة بحال العلاقات بين تركيا وإسرائيل.

---

[٨٦] أنظر، على سبيل المثال:

= Kemal Kirisci, "Don't Forget Free Trade with Turkey", nationalinterest.org, April 15, 2013;

(لا تنسوا التجارة الحرّة مع تركيا).

= Bahadir Kaleagasi and Baris Ornarli, Turkish Industry and Business Association (TUSIAD), "Why Turkey belongs to transatlantic economy", the hill.com/blogs, March 12, 2013.

(لماذا تنتمي تركيا إلى الاقتصاد عبر الأطلسي).

[87] = Council on Foreign Relations, op. cit., pp.12-13.

(مجلس العلاقات الخارجية، مصدر سابق، ص: ١٢-١٣). وبالإضافة إلى ذلك، أوصى تقرير مشترك أعدّته جمعية الصناعة والتجارة التركية وغرفة التجارة الأميركية بأن تعمد وكالات دعم النشاط التجاري والاستثماري الأميركية والتركية إلى صوغ استراتيجيات منسّقة واستغلال ما يكفي من الموارد من أجل تحقيق أهداف ونقاط اعتلام معيّنة موضوعة بشكل مشترك. أنظر:...

= Sidar Global Advisors, U.S – Turkish Economic Relations in a New Era: Analysis and Recommendations for a stronger Strateyic Partnership, Turkish Industry and Business Association (TUSIAD) and U.S. Chamber of Commerce, March 2012.

(العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وتركيا في حقبة جديدة: تحليل وتوصيات من أجل شراكة استراتيجية جديدة، جمعية الصناعة والتجارة التركية وغرفة التجارة الأميركية، آذار/ ٢٠١٢).

[٨٨] أنظر، على سبيل المثال:

= Marh Scott, "In Turkey, Western Companices Find Stability and Growth", New York Times, December 23, 2011.

(في تركيا، تجد الشركات الغربية الاستقرار والنموّ).

كذلك، يمكن القول إن المواقف التي يتبنّاها أعضاء الكونغرس حيال مسائل محدّدة تعني تركيا (بما في ذلك التعاون الدفاعي وتعزيز التجارة ومسار التطوّرات التركية الداخلية) سوف تحمل إشارة إلى أولويات الولايات المتحدة في مرحلة بالغة الحساسية بالنسبة إلى الاستقرار الإقليمي والعالمي وإلى التنشؤ السياسي والدستوري للجمهورية التركية. وقد يؤثّر ذلك في خطابات القادة الأتراك ومواقفهم واصطفافاتهم وسياساتهم الخارجية المستقبلية، التي – بدورها – ستكون ذات مضامين معتبرة بالنسبة إلى الأمن الإقليمي وإلى فرض قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، سيكون لمواقف أعضاء الكونغرس شيء من التأثير في التزام تركيا بالحكم المدني الديمقراطي، الذي يقدّس حقوق الفرد والجماعة ويحمي حرّية الإعلام ويصون حقوق الأقلّيات ويطبّق حكم القانون ويضمن سلامة الإجراءات القانونية والحكومية.